جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ فِي شِعْرِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ

الدكتور

عربي محمد أحمد محمد

مُدَرِّس بقسم اللغة العربية (تخصص: نحو وصرف وعَروض)-
كلية الآداب- جامعة المنيا - جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الحادي عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ فِي شِعْرِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ

عربي محمد أحمد محمد

قسم اللغة العربية (تخصص : نحو وصرف وعروض) - كلية الآداب- جامعة المنيا ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : Araby.mohmed@mu.edu.eg

الملخص

يدورُ مفهومُ الضَّرُورةِ الشِّعْرِيَّةِ حولَ مَا يجوزُ للشاعرِ دونَ الناثرِ مِنْ خروجٍ على القواعدِ المألوفةِ صَرْفًا ونَحْوًا مِنْ أجلِ المحافظةِ على صِحَّةِ الوزْنِ وسلامةِ القافيةِ سواءٌ أكانَ للشَّاعرِ مَنْدُوحَةٌ في ذلكَ أمْ كان مُضْطَرًّا إليهِ، ومِنْ ثَمَّ يُحاولُ هذا البحثُ أنْ يَتَنَاولَ مَوَاضِعَ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ (ت ٩٣هـ) وشَواهِدَها بالدَّرْسِ والتَّحْلِيلِ؛ لذَا جاء عنوانُ البحثِ: (الضَّرُوْرَةُ الشِّعْرِيَّةُ فِي شِعْرِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيْعَةَ: دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ)، ومِمَّا تهدُفُ إليه هذه الدِّراسةُ محاولةُ الوقوف على شواهدِ ضرائرِ الزِّيادةِ، وشواهدِ ضرائرِ النُّقْصَانِ، وشَواهدِ ضرائرِ التَّغْيير في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ، وتِبْيَانُ دوافعِ الضَّرورةِ في شِعْرِه، وتِبْيَانُ الآثارِ التي كان يُمْكِنُ أنْ تترتَّبَ على عَدَمِ لجوءِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ إلى الضَّرُورةِ، وفي سبيلِ ذلك قسَّمَ الباحثُ هذا البحثَ بعد المقدمةِ إلى ثلاثةِ مباحثَ، تناولَ المبحثُ الأوَّلُ ضرائرَ الزِّيادةِ، وتناولَ المبحثُ الثاني ضرائرَ النُّقْصَانِ، وجاءَ المبحثُ الثالثُ لِيَعْرِضَ لضرائرِ التَّغْيِيْرِ، مِنْ أجْلِ ذلك كُلِّه كَانَ المنهجُ الوصفيُّ التحليليُّ الذي يَعرِضُ للنَّصِّ، ويُحلِّلُهُ في ضَوءِ مُعطياتِ التراثِ هو المنهجُ الذي يُنَاسبُ هذا البحثَ.

الكلمات المفتاحية : الضَّرُوْرَةُ، الشِّعْر، عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيْعَةَ، الزِّيادة، النُّقْصَان، التَّغيير.

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

necessity of poetry in the poetry of Omar ibn Abi Rabia: descriptive study

Arab Mohamed Ahmed
Lecturer, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Minia University, Egypt
Email: Araby.mohmed@mu.edu.eg

Abstract

A round the concept of necessity poetic about what the poet may be without nather from the exit on the rules familiar purely and the order in order to maintain acorrectly weight and safety Rhyme whether poet has the space it or was obliged to him, and then this research is trying to address the positions of necessity of poetry in the poetry of Omar bin Abi Rabee'ah (d. 93 AH) and its evidence, through study and analysis; So came the title of the research: (necessity of poetry in the poetry of Omar ibn Abi Rabia: descriptive study), and which aims of this study is an attempt to stand on the evidence necessitys increase, evidence necessitys decreases, evidence necessitys change in the poetry of Omar ibn Abi Rabia, and show the motives of necessity in his poetry, and show the effects that could have consequences not to resort Omar ibn Abi Rabia to necessity, and for that the researcher devided this research after the introduction section into three sections, addressed the first topic Dharair increase, addressed the second topic necessitys decreases, and came third section to introduce the necessitys change, For all that, the descriptive-analytical method that presents the text and analyzes it in the light of heritage data is the method that suits this research.

Keywords: necessity, poetry, Omar bin Abi Rabi'ah, increase, decrease, change.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدّمـة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ، ومَنْ تبِعَهُ بإِحْسَانٍ إلى يومِ الدين.

وأمَّا بَعْدُ؛ فَقَدْ حَاوَلَ الباحثُ في هذه الدراسةِ أنْ يَضَعَ يَدَهُ على مَا لَجَأَ إليه زَعِيْمُ الغَزَلِيْنَ – كَمَا وَصَفَه طه حسين[1]– عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيْعَةَ في شِعْرِه مِنْ ضَرَائِرَ؛ مُتناولًا هذه الضرائرَ بالدَّرسِ والتَّحليلِ؛ لِذَا جاء عنوانُ هذه الدِّراسةِ: (الضَّرُوْرَةُ الشِّعْرِيَّةُ فِي شِعْرِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيْعَةَ: دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ).

وَيَجْدُرُ بالباحثِ في هذا المقامِ أنْ يُشيرَ إلى ما يلي:

– عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيْعَةَ هو: عُمَرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ المخزوميُّ القُرَشِيُّ، أبو الخَطَّاب، أَرَقُّ شعراءِ عصرِه، من طبقة جريرٍ والفرزدق، ولَمْ يَكُنْ في قريش أشعرُ منه، وُلِدَ في الليلة التي تُوفِّيَ بها عُمَرُ بنُ الخَطَّاب، فَسُمِّيَ بِاسْمِه ... له ديوانُ شِعْرٍ مطبوعٍ، وكُتِبَ في سِيْرَتِه: (أخبارُ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَة) لابْنِ بسامٍ الشاعرِ المُتَوَفَّى سنة ٣٠٣هـ، قال ابنُ خَلِّكَان: لم يستقص أحد في بابه أبلغ منه، و(عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيْعَةَ: دراسة تحليلية) مطبوع، جزآن صغيران لجبرائيل جبور، و(عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيْعَةَ شاعرُ الغَزَلِ) مطبوع لعباس محمود العقاد، و(حُبُّ ابنِ أَبِي رَبِيْعَةَ) مطبوع لزكي مبارك، و(عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيْعَةَ) مطبوع لعُمَر فروخ، وتُوفِّيَ عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيْعَةَ سنة ٩٣هـ[2].

---

(١) يُنْظَر: مقدمة شرح ديوان عُمَر، ص ٦٠.

(٢) ينظر: الأعلام ٥/ ٥٢، ومعجم الشعراء المخضرمين والأمويين لعزيزة فوال بابتي: ص ٣٠٦، ٣٠٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– يدورُ مفهومُ الضَّرُورةِ الشِّعْرِيَّةِ حولَ مَا يجوزُ للشاعرِ دونَ النـــاثرِ مِنْ خروجٍ على القواعدِ المألوفةِ صَرْفًا ونَحْوًا مِنْ أجلِ المحافظةِ على صِحَّةِ الوزْنِ وسلامةِ القافيةِ سواءٌ أكانَ للشَّاعرِ مَنْدُوحَةٌ في ذلكَ أمْ كان مُضْـطَرًّا إليهِ(١)، وهذا يَعْنِي أنَّ في اللغة مستَوَيَيْنِ في الأداءِ: مستوى النَّثْرِ، ومستوى الشِّعْرِ.

– اعتمدَ الباحثُ في دراسته على شَرْحِ ديوانِ عُمَرَ بنِ أَبِـــي رَبِيْعَـــةَ المخزوميِّ للشَّيْخِ محمد محيي الدين عبد الحميد.

<u>ومِمَّا دَفَعَ الباحثَ إلى اختيارِ هذا الموضوعِ ما يلي:</u>

– يُعَدُّ الشِّعْرُ مِنْ أهَمِّ المصادرِ التي اعتمدَ عليها العلماءُ العَـرَبُ فـــي تقعيدِ قواعدِ اللغة العربية، وكان اهتمامُ العَرَبِ بالشِّعْرِ قـــديمًا قِـــدَمَ الشِّـــعْرِ نفسِه(٢)، قَال ابنُ سَلَّامٍ: "كانَ الشِّعْرُ عِلْمَ قَوْمٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ أَصَحَّ مِنْهُ"(٣).

– أَهمِّيَّةُ شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ في دراسةِ اللغـــة والنَّحْـــو، هـــذه الأهميةُ تأتي من ناحيتَيْنِ:

الأولى– أنَّ عُمَرَ بنَ أَبِي رَبِيْعَةَ ينتمي إلى الطبقةِ الثالثةِ، وهي طبقـــةُ الشُّعَراءِ الإسلاميِّين الذين كانوا في صَدْرِ الإسلامِ كجريرٍ والفرزدق، وهـــذه الطبقة قد صحَّحَ علماءُ اللغةِ والنَّحْوِ الاحتجاجَ بشِعْرِ شُعَرائها(٤)، فَقَد اهْـــتَمَّ

(١) يُنْظَر: خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٤٦، والضَّرائر للآلوسي، ص ٦.
(٢) يُنْظَر: شواهد الشِّعْر في كتاب سيبويه، ص ٢٦٨.
(٣) طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٤.
(٤) يُنْظَر: خزانة الأدب ١/ ٦.

سيبويهِ بشِعْرِ عُمَرَ بنَ أَبِي رَبِيْعَةَ؛ حيثُ احتجَّ به حوَالَي ثلاثَ عشرةَ مرَّةً[١].

الثانية- أنَّ عُمَرَ بنَ أَبِي رَبِيْعَةَ ينتمي إلى قُرَيْش التي كانت أوَّلَ قبيلةٍ أخذَ العلماءُ عنها؛ حيثُ كانت -كما قال السيوطي[٢] نَقْلًا عن أبي نصْرٍ الفارابي- أجودَ العَرَبِ انتقاءً للأَفْصَحِ مِنَ الألفاظِ، وأسهلِها على اللسانِ عند النطق، وأحسنِها مسموعًا وإبانةً عمَّا في النَّفْسِ.

ومِمَّا تهدُفُ إليه هذه الدِّراسةُ ما يلي:

- محاولة الوقوف على شواهدِ ضرائرِ الزِّيادةِ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ.
- محاولة الوقوف على شواهدِ ضرائرِ النُّقْصَانِ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ.
- محاولة الوقوف على شواهدِ ضرائرِ التَّغْيير في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ.
- تِبْيَانُ دافعِ الضَّرورةِ في شِعْرِ عُمَرَ بنَ أَبِي رَبِيْعَةَ.
- تِبْيَانُ الآثارِ التي كان يُمْكِنُ أنْ تترتَّبَ على عَدَمِ لجوءِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ إلى الضَّرُورةِ.

منهجُ البحثِ:

يعتمدُ البحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ الذي يَعرِضُ للنَّصِّ، ويُحلِّلُهُ في ضَوءِ مُعطياتِ التراثِ.

---

(١) يُنْظَر: شواهد الشِّعْر في كتاب سيبويه، ص ٢٨٧، ويُنْظَر: الكتاب (طبعة بولاق) ١/ ١٢، ٤٠، ٦٣، ٨٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٧، ٣٨١، ٣٩٠، ٤٦٨، ٤٨٥، ٢/ ١٧٥.

(٢) يُنْظَر: الاقتراح تحقيق عبد الحكيم عطية، ص ٤٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الدراساتُ السابقة:

لمْ يعثُرِ الباحثُ –في حدود اطِّلاعه وبَحْثِـه– علـى دراسـةٍ تناولـتِ الضَّرُوْرَةَ الشِّعْرِيَّةَ فِي شِعْرِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيْعَةَ بالدرسِ والتَّحْليلِ.

خطة البحث:

قَسَّمَ الباحثُ بحثَه بعد المقدِّمة إلى ثلاثةِ مَباحِثَ، جَعَلَ المبحـثَ الأوَّلَ لِضَرَائِرِ الزِّيادَةِ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ، وجَعَلَ المبحثَ الثانيَ لِضَـرَائِرِ النُّقْصَانِ، وكانَ المبحثُ الثالثُ لِضَرَائِرِ التَّغيير، ثُمَّ جاءتِ الخاتمةُ، وقائمـةُ المصادرِ والمراجعِ.

أَمَّا **المَبْحَثُ الأَوَّلُ (ضَرَائِرُ الزِّيادَةِ في شِعْرِ عُمَـرَ بـنِ أَبِـي ربيعـةَ)** ففيه ما يلي:

أ- زيادةُ حَرَكَةٍ.

ب- زيادةُ حَرْفٍ، ومِنها ما يلي:

١- صَرْفُ مَا لا يَنْصَرِفُ.

٢- قَطْعُ هَمْزَةِ الوَصْلِ في الدَّرجِ.

٣- أحرف الإطْلاق.

وأمَّا **المَبْحَثُ الثاني (ضَـرَائِرُ النُّقْصَـانِ فِـي شِـعْرِ عُمَـرَ بـنِ أَبِـي ربيعةَ)** ففيه ما يلي:

أ) حَذْفُ حَرَكَةٍ، ومنها ما يلي:

١- حَذْفُ الفتحةِ مِنْ آخِرِ الفِعْلِ الماضي.

٢- حَذْفُ الفتحةِ التي هي علامةُ إعرابٍ مِنْ آخرِ الفعلِ المضارع.

٣- حَذْفُ الفتحةِ التي هي علامةُ إعرابٍ مِنْ آخِرِ الاسمِ المنقوصِ.

٤- إِجْرَاءُ المرفوعِ مِنَ الفِعْلِ مُجْرَى المجزومِ.

٥- تسكينُ واوِ (هُوَ) وياءِ (هِيَ).

٦- تسكينُ ميْمِ (لِمَ) في الاستفهامِ.

ب) حَذْفُ حَرْفٍ، ومنه ما يلي:

١- قَصْرُ المَمْدُوْدِ.

٢- تَرْكُ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ.

٣- حَذْفُ (الواوِ) الواقعةِ صِلَةً لِهَاءِ الضميرِ المُتَحَرِّكِ ما قبلها في الوَصْلِ.

٤- حَذْفُ نونِ (مِنْ) لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

٥- الاجتزاءُ بالكسرةِ عنِ الياءِ في حَشْوِ الكلمة.

٦- تخفيفُ المُشَدَّدِ في القوافي.

٧- الوقفُ على المُنَوَّنِ المنصوبِ بحَذْفِ الأَلِفِ، وإسكانِ الآخِرِ.

٨- حَذْفُ نُوْنِ الرَّفْعِ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ بغيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ.

ج) حَذْفُ كلمةٍ، ومنه ما يلي:

١- حَذْفُ حرفِ الجرِّ من المعمولِ، ووصولُ العاملِ إليه بنفسه.

٢- حَذْفُ لامِ الأمرِ، معَ بقاءِ عَمَلِها.

٣- حَذْفُ همزةِ الاستفهامِ التي تَرِدُ (أَمْ) بعدَها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤- حَذْفُ ضميرِ الشَّأْنِ أو القِصَّةِ إذا كانَ اسْمًا لـــ(إنَّ) وأخواتِها.

وأمَّا **المبحثُ الثَّالـثُ (ضَـرَائِرُ التَّغْيِيـرِ فِـي شِـعْرِ عُمَـرَ بـنِ أَبِـي ربيعةَ)** ففيه ما يلي:

١- تحريكُ نُوْنِ التثنيةِ بالضَّمِ في حالِ الرَّفْعِ.

٢- تحريكُ نُوْنِ الجَمْعِ أو ما أُلْحِقَ بِه بالكَسْرِ.

٣- قَلْبُ الإعْرَابِ.

٤- تذكيرُ المُؤَنَّثِ.

٥- خروجُ (سِوَى) عَنِ الظَّرْفِيَّةِ.

٦- رَفْعُ المضارعِ في جوابِ الشَّرْطِ.

٧- حَذْفُ حَرْفِ العِلَّةِ مِنْ آخِرِ المُعْتَلِّ لِغَيْرِ جازِمٍ.

٨- نَصْبُ الجُزْءَيْنِ بَعْدَ (إنَّ) وأَخَوَاتِها.

٩- إِثْبَاتُ أَلِفِ (مَا) الاستفهاميةِ المجرورةِ.

١٠- وقوعُ اسمِ (كَانَ) نَكِرَةً، والخبر معرفة.

١١- رَفْعُ المُضَارِعِ بَعْدَ الجَازِمِ.

١٢- نَقْلُ حركةِ الهاءِ في الوقْفِ إلى الحَرْفِ الساكنِ قبلها.

١٣- إِجْرَاءُ ما بعْدَ (إِلَّا) في الاستثناءِ المُفَرَّغِ، مُجْرَاه في الاســتثناءِ التَّــامِّ المُوجَبِ.

١٤- استعمالُ (الكافِ) اسْمًا بمعنى (مِثْلٍ).

١٥- إِبْدَالُ الهمزةِ ياءً في مَوْضِعِ بَدَلٍ، ثُمَّ حَذْفُ الياءِ للجَزْمِ.

هذا مَا اهْتَدَى إليه الباحثُ مِنْ ضَرَائِرَ في شِعْرِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيْعَةَ.

وأخيرًا؛ فهذا عَمَلُ باحثٍ يَجْتَهِدُ، إِنْ أصابَ فهذا توفيقٌ وفضلٌ مِنَ الله وكرمٌ كبيرٌ، وإِنْ أخطأَ أو قَصَّرَ فهذا مِنْ نفسِه، ومِنْ جَهْلِه، ومِنَ الشَّـيطانِ، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾(١)، والحمدُ لله حَمْدًا كثيرًا كما ينبغـي لجلالِ وَجْهِه وعظيمِ سُلطانِه.

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٨٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

ضَرَائِرُ الزِّيادَةِ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ

وفيه ما يلي:

أ- زيادةُ حَرَكَةٍ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

تَلِيْنُ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ خُدِعَتْ مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالنِّسَاءِ ذَا خُبُرِ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- (الخُبُرُ) بِضَمِّ الخاءِ والباءِ في بيتِ عُمَرَ أصلُه: (الخُبْرُ) بضمِّ الخاءِ وتسكينِ الباء، وهو العِلْمُ بالشيءِ، قال ابنُ منظورٍ: "والخِبْرُ والخُبْرُ والخِبْرَةُ والخُبْرَةُ والمَخْبَرَةُ والمَخْبُرَةُ، كُلُّه: العِلْمُ بالشَّيْءِ ... وقد خَبَرَهُ يَخْبُرُه خُبْرًا ... وقولُهم: لأَخْبُرَنَّ خُبْرَكَ؛ أَي: لأَعْلَمَنَّ عِلْمَكَ"(٢)، وزادَ صاحبُ التاج: "وقال بَعْضُهم: الخُبْرُ بالضَّمِّ: العِلْمُ بالباطِنِ الخَفِيِّ، لاحْتِياجِ العِلْمِ به للاخْتبار"(٣).

- حَرَّكَ عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ الباءَ من كلمة (خُبُرٍ) بالضمةِ لَمَّا اضْطُرَّ إلى تحريكها، إتباعًا لحركة الخاءِ، ولو سَكَّنها على الأصل لانكسر الوزنُ، يدُلُّنا على ذلكَ التقطيعُ العَروضِيُّ للبيتِ:

---

(١) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة – القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، ص ١٣٨.

(٢) لسان العرب (خبر)، طبعة دار صادر ٤/ ٢٢٧.

(٣) تاج العروس (خبر) ١١/ ١٢٦.

تَلِيْنُحَتْ	تَايَقُوْلَ	قَدْ خُدِعَتْ	مَنْ لَمْ يَكُنْ	بِنْنِسَاءِ	ذَاْ خُبُرِيْ
0//0//	/0//0/	0///0/	0//0/0/	/0//0/	0///0/
		مُسْتَعِلُنْ			مُسْتَعِلُنْ
		العَرُوضُ مَطْوِيَّةٌ(١)			الضَّرب مَطْوِيٌّ

– البيت من قصيدةٍ مِن المنسرح، عروضُها مطويَّةٌ، وضربُها مَطْوِيٌّ كذلك، فلو سكَّنَ عُمَرُ الباءَ لصار الضَرْبُ مقطوعًا(٢) (ذَاْ خُبْرِيْ= مُسْتَفْعِلْ /0/0/0)، واختلَّ الوزنُ العامُّ للقصيدة، وإنْ كانَ قَطْعُ الضربِ جائزًا في المنسرح(٣)، إلَّا أنَّ القصيدةَ الواحدةَ لا يجتمعُ فيها ضربانِ مختلفانِ(٤)؛ لذلك اضطُرَّ عُمَرُ إلى تحريكها بالضمِّ؛ حِفاظًا على سلامةِ الوزنِ، والقواعدِ الخليلية.

– قال السيرافيُّ: "فإنَّهم قد يُحَرِّكونَ الحرفَ الساكنَ بحركةِ ما قبله، إذا اضْطُرُّوا إلى ذلك"(٥)، تابعه في ذلك القزَّاز حين قال: "ومِمَّا يجوزُ لـه –أي للشاعر– تحريكُ الساكنِ إذا اضْطُرَّ إلى ذلك"(٦)، وبهذا قال أيضًا ابنُ عصفورٍ(٧)، أمَّا الدكتور مُحَمَّد حماسة فله رأي آخر؛ حيث يذهبُ إلى أنَّه يُمْكِنُ أنْ تُعَدَّ زيادةُ الحركة مِمَّا تتبع فيه حركةُ العينِ ما قبلها في القافية مِنْ نظامِ الوَقْفِ الشِّعْرِيِّ، وليس من الضرورة(٨).

---

(١) زحاف الطَّيِّ هو: عبارة عن حذف الرابع الساكن.
(٢) علة القطعُ هي: عبارة عنْ حذفِ السابع الساكن، وإسكانِ ما قبله.
(٣) يُنْظَر: الكافي في العروض والقوافي، ص ١٠٥.
(٤) يُنْظَر: البناء العروضي للقصيدة العربية، ص ٤٣.
(٥) ضرورة الشِّعْرِ للسيرافي، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ص ٥٣.
(٦) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٢٠٢.
(٧) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْرِ، ص ١٧.
(٨) يُنْظَر: لغة الشِّعْرِ دراسة في الضرورة الشِّعْرِيَّة، ص ١٩٢، ١٩٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ب- زيادةُ حَرْفٍ، ومِنها ما يلي:

١- صَرْفُ مَا لا يَنْصَرِفُ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

وَأَطَعْتِ فِيَّ عَوَاذِلًا حَمَّلْتُكُمْ وَعَصَيْتُ فِيكِ الْأَهْلَ وَالْإِخْوَانَا

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- قَسَّمَ النُّحَاةُ الأسماءَ المُعْرَبَةَ إلى قِسمَين، سمَّوا أحدَهما مُتَمَكِّنًا أمْكَنَ (أي: مُعْرَبًا مُنَوَّنًا أو مصْروفًا) لا تتخلَّفُ علاماتُه الإعرابيَّةُ عن الرفعِ بالضمة، والنصبِ بالفتحةِ، والجرِّ بالكسرةِ إذا كانَ مُعْرَبًا بهذه العلاماتِ، مع تنوينِه، وسمَّوُا الآخرَ مُتَمَكِّنًا غيرَ أمْكَنَ (أي: مُعْرَبًا غيرَ مُنَوَّنٍ أو ممنوعًا منَ الصَّرْفِ)، فَلَمْ يُنَوِّنُوه، وجعلوا علامة جَرِّه الفتحةَ نيابةً عن الكسرةِ، وقد جعلوا صَرْفَ الأسماءِ هو الأصلُ، ومَنْعُها مِنْ هذا الأصلِ لا يكونُ إلا لعللٍ طارئةٍ عليها(٢).

- قال السيرافيُّ: "وهو -أي: الصَّرْفُ أو التنوين- جائزٌ في كُلِّ الأسماء مطَّرِدٌ فيها؛ لأنَّ الأسماءَ أصلُها الصَّرْفُ ودخولُ التنوينِ فيها، وإنَّما تمتنعُ من الصَّرْفِ لعللٍ تدخلُها، فإذا اضْطُرَّ الشاعرُ رَدَّها إلى أصلِها، ولَمْ يَحْفِلْ بالعِلَلِ الدَّاخِلَةِ عليها"(٣).

(١) شرح الديوان، ص ٢٥٩، والبيتُ من الكامل، عروضُه صحيحةٌ، وضربُه مقطوعٌ.
(٢) يُنْظَر: لغة الشِّعْرِ دراسة في الضرورة الشِّعْرِيَّة، ص ٢٧٩.
(٣) يُنْظَر: ضرورة الشِّعْرِ للسيرافي، ص ٣٩، ٤٠.

– مِن هذه العِلَلِ أنْ يكونَ الاسمُ على وَزْنِ صيغةِ منتَهى الجموعِ، وهي كُلُّ جمعِ تكسيرٍ بعد ألفِ تكسيره حرفانِ، أو ثلاثةُ أحرفٍ، بشرطِ أنْ يكونَ أوسطُ هذه الثلاثةِ حرفًا ساكنًا، نحو: (معابد – عصافير)(١).

– الضَّرورة الشعرية تكون سببًا للشاعرِ في صَرْفِ الاسمِ الممنوعِ من الصَّرْفِ وتنوينِه، وهذا ما فَعَلَه عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ؛ حيثُ اضْطُرَّ إلى تنوينِ كلمةِ (عَوَاْذِلًا) التي هي على وزنِ صيغةِ منتَهى الجموعِ فنوَّنَها؛ والقانونُ النَّحْوِيُّ يقتضي عدمَ تنوينِها، يدُلُّنا على ذلكَ التقطيعُ العَروضِيُّ:

وَأَطَعْتِفِي	يَعوَاْذِلَنْ	حَمْلَنْكُمْ	وَعَصَيْتُفِي	كَلْأَهْلَوَلْ	إِخْوَانَاْ
0//0/// مُتَفَاْعِلُنْ	0//0/// مُتَفَاْعِلُنْ	0//0/0/ مُتْفَاْعِلُنْ العَروض صحيحة، وإنْ كانت مُضْمَرةً(٢)	0//0/// مُتَفَاْعِلُنْ	0//0/// مُتَفَاْعِلُنْ	0/0/0/ مُتْفَاْعِلْ الضَّربُ مقطوعٌ

– اُضْطُرَّ عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ إلى صرفِ كلمةِ (عَوَاْذِلًا) وتنوينِها، فكأنَّه رَدَّها إلى أصلها، ولو لمْ يَصْرِفْها ويُنَوِّنْها لانكسرتِ التفعيلةُ، ولا يكونُ هذا التنوينُ تنوينَ الصَّرْفِ، وإنَّما يكونُ تنوينَ ضرورةٍ(٣).

٢– قَطْعُ هَمْزَةِ الوَصْلِ في الدَّرْجِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٤):

اَلسِّرُّ يكْتُمُهُ الْإِثْنَانِ بَيْنَهُمَاْ وكُلُّ سِرٍّ عَدَا الْإِثْنَيْنِ مُنْتَشِرُ

(١) يُنْظَر: النحو الوافي ٤/ ٢٠٨.
(٢) زِحافُ الإضمار هو عبارة عن تسكين الثاني المتحرك.
(٣) يُنْظَر: الضرائر للآلوسي، ص ١٣٤.
(٤) شرح الديوان، ص ١٠٥، والبيتُ من البسيطِ، عروضه مخبونةٌ، وضربُه مخبونٌ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– تُقْطَعُ همزةُ الوصلِ في الدَّرْجِ؛ إجراءً لها مُجْرَاها في حال الابتداءِ بها، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في أوَّل النصفِ الثاني من البيت(١)، لأنَّ أنصافَ الأبياتِ مواضعُ الفَصْلِ، فإنَّما ابتدأها الشُّعَرَاءُ بعد قَطْعٍ(٢)، وقد استشهد النحاة على ذلك بشواهدَ كثيرةٍ(٣).

– أمَّا إثباتُ همزةِ الوصلِ في حَشْوِ البيتِ، فقد قال عنه ابنُ الحاجب: "وإثباتُها وَصْلًا لَحْنٌ، وَشَذَّ في الضرورة"(٤)، وهو يَقْصِدُ بالشَّاذِّ في الضرورة ما يكونُ في حَشْوِ البيتِ لا في أوَّلِ النصفِ من البيت(٥)، في حين أنَّ ابنَ عصفورٍ أجازَ قَطْعَ همزةِ الوصلِ في حَشْوِ البيتِ، ولكنْ وَصَفَهُ بالقليلِ(٦)، يقول الباحثُ: هو كثيرٌ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ(٧)، أمَّا الدكتور حماسة فَقَدَ ذَهَبَ إلى أنَّ قَطْعَ همزةِ الوصلِ في حَشْوِ البيتِ يُشْعِرُ بنوعٍ خاصٍّ من التأكيدِ(٨).

---

(١) يُنْظَر: ضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٥٣.
(٢) يُنْظَر: كتاب سيبويه ٤/ ١٥٠، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٦.
(٣) يُنْظَر: كتاب سيبويه٤/١٥٠، وضرورة الشِّعْر للسبرافيِّ، ص٧٠، وشرح الشافية ٢/٢٦٦.
(٤) يُنْظَر: شرح الشافية ٢/ ٢٦٥.
(٥) يُنْظَر: لغة الشِّعْرِ، ص ١٧٩.
(٦) يُنْظَر: ضرائر الشعر، ص ٥٤.
(٧) يُنْظَر: شرح الديوان، ص ١٤٠ (إِيْتِ)، ص ١٥٦ (الإدِّكَارُ– الإِزْدِجَارُ)، ص ١٦٩ (إِسْتَقِرْ)، ص ١٩٤ (إِمْضِيْ)، ص ١٩٥ (إِحْرَجِيْ)، ص ٢٣١ (إِذْهَبْ)، ص ٢٩٩ (أُذْكُرْ)، ص ٣٣٥ (إِيْتِنَا)، ص ٤٦٥ (إِسْمًا كَإِسْمِي).
(٨) يُنْظَر: لغة الشِّعْرِ، ص ١٧٩.

- اُضْطُرَّ عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ إلى قَطْعِ همزةِ الوَصْلِ في حَشْوِ البيتِ في كلمةِ (الْإِثْنَانْ) في الشطر الأول، وفي كلمةِ (الْإِثْنَيْنِ) في الشطر الثاني، وهي همزةُ وصلٍ فيهما، ولو لمْ يَقْطَعْها لانكسرتِ التفعيلةُ، يدُلُّنا على ذلكَ التقطيعُ العَروضِيُّ للبيت:

أَسْسرْرُيَكْ	تُمْهُلْ	إِثْنَانْبَيْ	نَهُمَاْ	وَكُلُلسِرْ	رِنْعَدَلْ	إِثْنَيْنِمُنْ	تَشْرُوْ
0//0/0/	0///	0//0/0/	0///	0//0//	0//0/	0//0/0/	0///
		مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ			مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ
			العَروض مخبونةٌ				الضرب مخبونٌ

٣- أَحْرَفُ الإطْلَاق.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

شَـــاْقَ قَلْبِـــيْ مَنْـــزِلٌ دَثَـــرَاْ حَـــاْلَفَ الْـــأَرْوَاْحَ وَالْمَطَـــرَاْ

وقولُه(٢):

فَقَالَتْ: نَعَمْ لَاْ شَـكَّ غَيَّـرَ لَوْنَـهُ سُرَى اللَّيْلِ يُحْيِي نَصَّهُ وَالتَّهَجُّـرُ

وقولُه(٣):

وَتَبْسِمُ عَنْ غُـرٍّ شَـتِيْتٍ نَبَاتُـهُ لَـهُ أَشَـرٌ كَالْـأُقْحُوَانِ الْمُنَـوِّرِ

وقولُه(٤):

أَلَاْ لَيْتَ حَظِّيْ مِنْـكِ أَنِّـيَ كُلَّمَـاْ ذَكَرْتُكِ لَقَّاكِ الْمَلِيْـكُ لَنَـا ذِكْـرَا

(١) شرح الديوان، ص ١٥٣، والبيتُ من المديد (عَروضه محذوفةٌ مخبونةٌ، وضربه محـذوفٌ مخبونٌ).

(٢) شرح الديوان، ص ٨٦، والبيتُ من الطويل (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه مقبوضٌ).

(٣) شرح الديوان، ص ٩٦، والبيتُ من الطويل (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه مقبوضٌ).

(٤) شرح الديوان، ص ١٠٠، والبيتُ من الطويل (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه صحيحٌ).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقولُه[١]:

وَتَرْنُوْ بِعَيْنَيْهَــاْ إِلَــيَّ كَمَــاْ رَنَــاْ إِلَى ظَبْيَةٍ وَسْطَ الْخَمِيْلَــةِ جُــؤْذَرُ

وقولُه[٢]:

فَقَالَتْ لِأَتْرَابٍ لَهَا: ابْرُزْنَ؛ إِنَّنِــيْ أَظُنُّ أَبَا الْخَطّــابِ مِنَّــا بِمَحْضَــرِ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– أحْرُفُ الإطْلاق هي عبارةٌ عن الألفِ المُتَوَلِّدةِ من الفتحة، والــواوِ المُتَوَلِّدةِ من الضمة، والياءِ المُتَوَلِّدةِ من الكسرة[٣].

– قال سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشــادِ: "أمَّــا إذا تَرَنَّمُــوا فَإِنَّهُمْ يُلْحِقُوْنَ الألفَ والياءَ والواوَ ما يُنَوَّنُ وما لا يُنَوَّنُ؛ لأنَّهــم أرادُوا مَــدَّ الصوتِ ... وإنَّما أَلْحَقُوا هذه المدَّةَ في حروف الرَّوِيِّ؛ لأنَّ الشِّــعْرَ وُضِــعَ للغناءِ والتَّرَنُّمِ فَأَلْحَقُوا كُلَّ حَرْفٍ الذي حركته منــه"[٤]، وتابعــه فــي ذلــك السِّيْرَافِيُّ[٥]، ثُمَّ زادَ: "وهذه الزيادةُ غيرُ جائزةٍ فــي حَشْــوِ الكــلام، وإنَّمــا ذَكَرْنَاها لاختصاصِ الشِّعْرِ بها دون الكلام، وهــي جيــدة مطَّــردة، ولــيس تُخْرِجُها جَوْدَتُها عن ضرورة الشِّعْرِ؛ إذْ كان جوازُها بسببِ الشِّعْرِ"[٦].

(١) شرح الديوان، ص ٩٠، والبيتُ من الطويل (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه مقبوضٌ).
(٢) شرح الديوان، ص ٩٩، والبيتُ من الطويل (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه مقبوضٌ).
(٣) يُنْظَر: الضرائر للآلوسي، ص ٢٨٧.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٠٤، ٢٠٦.
(٥) يُنْظَر: ضرورة الشعر، ص ٣٨.
(٦) ضرورة الشعر، ص ٣٩.

– يَرَى الأستاذ الدكتور حماسة[١] أنَّ نَصَّ سيبويه عن أحرفِ الإطْلاق لا يُشْعِرُ مُطْلَقًا بأنَّ سيبويهِ يُعِدُّ أحرفَ الإطْلاق ضرورةً، حيثُ اعتبر د. حماسة قولَ سيبويه نفسِه: "وإنَّما أَلْحَقُوا هذه المدَّةَ في حروف الرَّوِيِّ؛ لأنَّ الشِّعْرَ وُضِعَ للغناءِ والتَّرَنُّمِ فأَلْحَقُوا كُلَّ حَرْفٍ الذي حركته منه"[٢] تعليلا لمذهبِه، كَمَا يَرَى د. حماسة أنَّ شارحي نَصِّ سيبويه كالسِّيرافيِّ، والصَّفَّارِ، وأبي حيَّانَ، والآلوسي قد حَمَّلُوا النَصَّ ما لا يَحْتَمِلُ، وعَدُّوا أحرفَ الإطلاق منْ ضرورةِ الشِّعْرِ[٣]، قال د. حماسة: "ولكنَّ النُّحاةَ بعدَه تَلَقَّفُوا ما قاله عن وجوه القوافي في الإنشاد على أنّه ضرورةً، فأغلقوا بابَ دِرَاسَتِها بوصفِها ظاهرةً خاصةً بالشِّعْرِ"[٤]. يَفْهَمُ الباحثُ مِن كلامِ د. حماسة أنَّه لا يُعِدُّ أحرفَ الإطْلاق من الضرورة الشِّعْرِيَّةِ، بل يعِدُّها منْ نظامِ الوَقْفِ الشِّعْرِيِّ، يتَّفق الباحث مع د. حماسة في أنَّ سيبويه لمْ يُصَرِّحِ في نَصِّه بلفظِ الضَّرُورَةِ، لكنَّ الباحثَ يذهبُ مَذْهَبَ السيرافيِّ إلى عَدِّ أحرفِ الإطْلاق ضرورةً شِعْرِيَّةً، يكونُ مدُّ الصوتِ والترنُّمُ وجْهًا حَسَنًا لها؛ فالضرورةُ الشِّعْرِيةُ إنَّما وقَعَتْ في الشِّعْرِ –في غالبِ الأمرِ– لتصحيحِ الوزنِ، وتسويةِ القافيةِ[٥]، وهذا ما ينطبقُ على أحرفِ الإطْلاق بعد مدِّ الصوتِ والترنُّم.

---

(١) يُنْظَر: لغة الشعر، ص ١٨٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٤، ٢٠٦.

(٣) يُنْظَر: لغة الشِّعْر، ص ١٨٣.

(٤) لغة الشِّعْر، ص ١٨٢.

(٥) يُنْظَر: الضرورة في كتاب سيبويه: فاروق محمد مهني، ص ١٠٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المَبْحَثُ الثاني

ضَرَائِرُ النُّقْصَانِ فِي شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ،

وفيه ما يلي:

أ) حَذْفُ حَرَكَةٍ، ومنها ما يلي:

١- حَذْفُ الفتحةِ مِنْ آخِرِ الفِعْلِ الماضي.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

هَجَرْتِ الْحَبِيْبَ الْيَوْمَ مِنْ غَيْرِ مَـا وَقَطَّعْـتِ مِـنْ وُدِّي لَـكِ الْحَبْـلَ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- حَذَفَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الفتحةَ منَ آخرِ الفِعْلَيْنِ الماضِيَيْنِ (اجْتَرَمْ - انْصَرَمْ) للضرورةِ الشِّعْرِيةِ، ولو لم يحذفْها لانكسرَ الـوزنُ، يؤكِّـد ذلـك تقطيعُ البيتِ:

هَجَرْتِلْ	حَبِيْبَلْيَوْ	مَمِنْغَيْ	رِمَجْتَرَمْ	وَقَطْطَعْ	تِمِنْوُدْدِيْ	لَكِلْحَبْ	لَفَنْصَرَمْ
0//0//	0//0//0	0//0//	0//0//	0//0//	0//0//0	//0//	0//0//
			مَفَاْعِلُنْ				مَفَاْعِلُنْ
			العَروض مقبوضةٌ				الضرب مقبوضٌ

- جَعَلَ ابنُ عصفورٍ حَذْفَ الفتحةِ من آخرِ الفعل الماضي للتخفيف(٢)، ثُمَّ قالَ: "وحَذْفُها مِنَ الفِعْلِ المعتلِّ اللامِ أحسنُ مِنْ حَذْفِها مِنْ آخرِ الصـحيحِ اللامِ"(٣).

---

(١) شرح الديوان، ص ٢٠٩، والبيت من الطويلِ (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه مقبوضٌ).

(٢) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْر، ص ٨٧.

(٣) ضرائر الشِّعْر، ص ٨٨.

٢- حَذْفُ الفتحةِ التي هي علامةُ إعرابٍ مِنْ آخرِ الفعلِ المضارع.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ قولُه(١):

سَأَلْتُ بِأَنْ تَعْصِيْ بِنَاْ قَوْلَ كَاشِحٍ وَإِنْ كَاْنَ ذَاْ قُرْبَى لَكُمْ وَدَخِيْلَا

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- اضْطُرَّ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ فَحَذَفَ الفتحةَ التي هي علامةُ إعرابِ الفعلِ المضارعِ (تَعْصِيْ)، والوجه أنْ يقولَ: (تَعْصِيَ) لأنه منصوبٌ بـ(أنْ) وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره لخفِّة الفتحةِ، والدليلُ على اضْطِرَارِ عُمَرَ إلى حَذْفِ الفتحةِ التقطيعُ العروضيُّ للشطر الأوَّل:

سَأَلْتُ	بِأَنْ تَعْصِيْ	بِنَاْقَوْ	لَكَاْشِحِنْ
/0//	0/0/0//	0/0//	0//0//
			مَفَاْعِلُنْ العَروضُ مقبوضةٌ

- حَسَّنَ ابنُ عصفورٍ حَذْفَ الفتحةَ التي هي علامةُ إعرابٍ مِنْ آخرِ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ(٢).

٣- حَذْفُ الفتحةِ التي هي عَلامَةُ إعرابٍ مِنْ آخِرِ الاسمِ المَنْقُوْصِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٣):

---

(١) شرح الديوان، ص ٣٤٩، والبيت من الطويل (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه محذوفٌ)، ويُنْظَر في مثله قوله من المديد ص ٣٩٢: (وَلَوِ اسْطَاْعَ أَنْ يَقِيْكَ الْمَنَاْيَاْ) حيث حذفَ فتحةَ الإعراب من المضارع (يَقِيْكَ) للضرورة.

(٢) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْر، ص ٩٠.

(٣) شرح الديوان، ص ٢٢٨، والبيتُ من الخفيف (عَروضه صحيحةٌ وإن كانت مخبونةً، وضربه كذلك).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قُلْتُ: لَمْ تُصْرَمِيْ، ولَمْ نُطعِ الْـوَاْ شِيْ، وَقَدْ زِدْتِ ذَا الْفُؤَادَ غَرَاْمَـاْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– حَذَفَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الفتحةَ منَ آخرِ الاسمِ المنقوصِ المنصوبِ مفعولا به (الواشي) للضرورةِ الشِّعْرِيةِ، والأصلُ أنْ يقولَ: (الواشيَ) بفتحِ الياءِ، ولو لَمْ يحذفْها لانكسر الوزنُ، يؤكِّد ذلك التقطيعُ التقطيعُ العروضيُّ للبيت:

قُلْتُ لَمْ تُص	رِمِي وَلَمْ	نُطعِلْوَاْ	شِيْ وَقَدْ زِدْ	تِذَلْفُؤَاْ	دَغَرَاْمَاْ
0/0//0/	0/ /0//	0/0///	0/0//0/	0/ /0//	0/0///
		فَعِلَاْتُنْ			فَعِلَاْتُنْ
		العَروض صحيحةٌ			الضرب صحيحٌ

– قال سيبويه: "وسألتُ الخليلَ عن الياءاتِ لِمَ لَمْ تُنْصَبْ في موضعِ النصبِ إذا كان الأوَّلُ مضافًا، وذلك قولُك: رأيتُ مَعْدِ يْكَرِبٍ، واحتملوا أياديْ سَبَا؟ فقال شَبَّهُوا هذه الياءاتِ بأَلِفِ مُثَنًّى حيثُ عَرَّوْهَا من الرَّفْعِ والجَرِّ، فَكَمَا عَرَّوُا الأَلِفَ منهما عَرَّوْهَا من النَّصْبِ أيضًا، فقالت الشُّعَرَاءُ حيثُ اضْطُرُّوا، وهو رُؤْبَةُ: سَوَّى مَسَاْحِيْهِنَّ تَقْطِيْطَ الْحُقَقْ..."(١).

– وقال ابنُ جني: "قال أبو العباس: إسكانُ هذه الياءِ في موضعِ النَّصْبِ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُوْرَاتِ، حتى إنَّه لو جَاءَ به جَاءٍ في النَّثْرِ لكانَ جَائزًا، وشواهدُ ذلك في الشِّعْرِ أكثرُ مِنْ أَنْ يُؤْتَى بِهَا"(٢).

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠٥، ٣٠٦.

(٢) المحتسب ٢/ ٣٤٣، ويُنظَر أيضًا: ٢/ ٦٠، ١/ ١٢٦، ٢٨٩، وأبو العباسِ المبرِّدُ لمْ يَذْكُر هذا الكلامَ بنَصِّه، وإنما ذَكَرَ كلامًا بمعناه في المقتضب ٤/ ٢١، ٢٢.

– وقال أبو العلاء المَعَرِّيُّ عن تسكينِ ياءِ الاسمِ المنقوص المنصوب: "وذلك جائزٌ بلا اختلافٍ، وهو عِنْدَ سيبويهِ ضرورةٌ، وعِنْدَ الفرَّاءِ لُغَةٌ"(١).

– وقال ابنُ الشَّجَرِيِّ: "قال أبو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يزيدٍ: وهو مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُوْرَاتِ؛ لأنَّهُمْ أَلْحَقُوا حالةً بِحَالَتَيْنِ، يَعْنِي أَنَّهُم جَعَلُوا المنصوبَ كالمجرورِ والمرفوعِ، مع أنَّ السُّكونَ أَخَفُّ مِنَ أَخَفِّ الحركاتِ، ولذلك اعْتَزَمُوا على إِسْكَانِ الياءِ في ذواتِ الياءِ مِنَ المُرَكَّبَاتِ، نحو: مَعْدِيْكَرِب، وقَالِيْ قَلَا"(٢).

– وقَدْ جَعَلَ ابنُ عصفورٍ حَذْفَ الفتحةِ التي هي علامةُ إعرابٍ من آخرِ الاسمِ المعتلِّ للتخفيف، ولتشبيهِ المنصوبِ بالمرفوعِ والمخفوضِ، كَمَا جَعَلَ تسكينَ الياءِ في حالِ النَّصْبِ منَ الضَّرائرِ الحَسَنَةِ(٣).

٤– حَذْفُ علامةِ الإعرابِ (الضَّمَّة) مِنَ الحرفِ الصحيحِ/ إِجْرَاءُ المرفوعِ مِنَ الفِعْلِ مُجْرَى المجزومِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٤):

لَكَلَّفَنِيْ قَلْبِيْ أُتَابِعْكِ؛ إِنَّنِيْ بِذِكْرَاكِ أُخْرَى الدَّهْرِ صَبٌّ مُتَيَّمُ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– سكَّنَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ العينَ منَ الفعل المضارعِ (أُتَابِعْكِ) في حالِ الرَّفْعِ والوصْلِ على الرغم من أنَّه لمْ يسبقْه جازمٌ، فَأَجْرَاه مُجْرَى المضارعِ

(١) عبث الوليد، ص ٣٠٩.
(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٧.
(٣) يُنْظَر: ضرائر الشعر، ص ٩٢، ٩٣.
(٤) شرح الديوان، ص ٢٠٧، والبيت من الطويل (عَروضه مقبوضةٌ، وضربه مقبوضٌ).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المجزوم للضَّرُورة، وهو مرفوعٌ، والوجهُ أنْ يقول: (أُتَابِعُكِ)، ولو لَمْ يَجْزِمْه لانكسر الوزنُ، والدليلُ على ذلك التقطيعُ العَرُوضِيُّ للشطر الأوَّل:

لَكَلْلَ	فَنِيْ قَلْبِيْ	أُتَــابِــعْ	كِإِنْنَنِيْ
/0//	0/0/0//	0/0//	0//0//
		فَعُـوْلُـنْ	

– قال سيبويهِ: "وَقَدْ يجوزُ أنْ يُسكِّنُوا الحرفَ المرفوعَ والمجرورَ في الشِّعْرِ، شَبَّهُوا ذلك بكسرةِ فَخِذٍ حيثُ حَذَفُوا فقالوا: فَخْذٌ، وبِضَمَّةِ عَضُدٍ حيثُ حَذَفُوا فقالوا: عَضْدٌ؛ لأنَّ الرَّفْعَةَ ضَمَّةٌ والجَرَّةَ كسرةٌ"(١).

– تابع السيرافيُّ سيبويهِ في ذلك وعَلَّلَ له بقياس جوازِ تسكينِ حركةِ الإعرابِ للضرورةِ على القرآن، فقال: "والقولُ عِنْدِي ما قاله سيبويه في جوازِ تسكينِ حركةِ الإعرابِ للضرورةِ؛ وذلكَ أنَّا رأينا القُرَّاءَ قد قَرَءُوا: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾(٢) وخَطُّه وكتابُه في المصحفِ بنونٍ واحدةٍ، ووافقَهم النحويون على جوازِ الإدغامِ فيه وفي غيره مِمَّا تذهبُ فيه حركةُ الإعرابِ للإدغامِ، فلمَّا كانت حركةُ الإعرابِ يجوزُ ذَهَابُها للإدغامِ طَلَبًا للتخفيفِ، صار أيضًا ذَهَابُ الضمةِ والكسرةِ طَلَبًا للتخفيف"(٣).

– وجَعَلَ ابنُ عصفورٍ حَذْفَ الضمةِ التي هي علامةُ إعرابٍ من الحرفِ الصحيح للتخفيفِ إجراءً للوصلِ مُجْرى الوقف، أو تشبيهًا للضمَّة بالضمَّة مِنْ (عَضُد)(٤).

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٣.
(٢) سورة يوسف ١٢/ ١١.
(٣) ضرورة الشِّعْر، ١٢٤.
(٤) يُنْظَر: ضرائر الشعر، ص ٩٣.

٥- تسكينُ واوِ (هُوَ) وياءِ (هِيَ).

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ قولُه(١):

قَدْ صَفَا الْعَيْشُ وَالْمُغِيْرِيُّ عِنْـدِيْ حَبَّذَاْ هُوْ مِـنْ صَـاحِبٍ وَخَلِيْـلِ

- سَكَّنَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الواوَ مـن (هُـوَ) للضـرورة الشِّـعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ الوزنُ، ولو لمْ يُسَكِّنْها لانكسر الوزنُ، والدَّليل علـى ذلـك تقطيـعُ الشطر الثاني عَروضِيًّا:

حَبْبَذَاْ هُـوْ	مِنْ صَاْحِبِنْ	وَخَلِيْلِي
0/0//0/	0/-/0/0/	0/0///
فَـاْعِـلَاْتُنْ	مُسْتَفْعِ- لُنْ	فَعِلَاْتُنْ

ومِنْ شواهدِ تسكينِ ياءِ (هِيَ) في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أبي ربيعةَ قولُه(٢):

فِـيْهِمْ مَهَـاْةٌ كَاعِـبٌ كَأَنَّمَـاْ هِـيْ قَمَـرُ

- سَكَّنَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الياءَ مـن (هِـيَ) للضـرورة الشِّـعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ الوَزْنُ، ولو لمْ يُسَكِّنْها لانكسر الوزنُ، والدَّليل على ذلك تقطيعُ البيت عَرُوضِيًّا:

فِيْهِمْ مَهَاْ	تُنْكَاْعِبُنْ	كَاَنَّمَاْ	هِيْ قَمَرُوْ
0//0/0/	0//0/0/	0//0//	0///0/
مُسْتَفْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	مُتَفْعِلُنْ	مُسْتَعِلُنْ
	العَروض صحيحةٌ		الضرب صحيحٌ

(١) شرح الديوان، ص ٣٣٥، والبيت من الخفيف عَروضه صحيحةٌ، وضربه صحيحٌ وإن كان مخبونًا.

(٢) شرح الديوان، ص ١٦٣، والبيت من مجزوء الرجز عروضه صحيحةٌ، وضـربه صـحيحٌ وإن كان مطويًّا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– ذَكَرَ الآلوسي أنَّ تسكينَ الواوِ مِنْ (هُوَ)، والياءِ من (هِيَ) لُغَةُ بني أسدٍ، وأنَّه يُحْمَلُ على الضرورة عند غيرِ بني أسدٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ الشواهدَ في هذا الباب كثيرة(١)، وبعد أنْ عالجَ الدكتور حماسة استعمالَ (هُوَ) و(هِيَ) في الشِّعْرِ أرجعه إلى اختلافِ اللهجاتِ العربية(٢).

٦– تسكينُ ميْمِ (لِمَ) في الاستفهامِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٣):

فِيْمَ هَجْرِيْ؟ وَفِيْمَ تَجْمَعُ ظُلْمِيْ وَصُدُوْدًا؟ وَلِمْ عَتَبْتَ؟ وَعَمَّاْ؟

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– سَكَّنَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الميْمَ مِنْ (لِمَ) للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ الوَزْنُ، ولو لمْ يُسَكِّنْها لانكسر الوزنُ، والدَّليل على ذلك تقطيعُ الشطر الثاني:

وَصُدُوْدَنْ	وَلِمْ عَتَبْ	تَوَعَمْمَاْ
0/0///	0/–/0//	0/0///
فَعِلَاْتُنْ	مُتَفْعِ- لُنْ	فَعِلَاْتُنْ

(١) يُنْظَر: الضرائر، ص ١٧٧، ١٧٨.

(٢) يُنْظَر: لغة الشِّعْر، ص ١٦٨.

(٣) شرح الديوان، ص ٢٤٢، والبيت من الخفيف عَروضه صحيحةٌ، والضرب صحيحٌ، وإنْ كانا مخبونَيْنِ، و(عَمَّاْ؟) أي: عنْ أيِّ شيءٍ؟ فهي مركبةٌ مِنْ (عن) الجارة، ومن (ما) الاستفهامية، والأَلِفُ المتصلةُ بها ليست ألفُ (مَا) الاستفهامية؛ لأنها تُحْذفُ إذا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ للتفريق بين الاستفهام وبين الخبر، وإنَّما هي ألفُ الإطلاق التي تلحقُ القوافيَ المفتوحةَ الآخرِ بالألفِ كما في القصيدة التي منها هذا البيت.

– (لِمْ) أصْلُها (لِمَا) المركَّبة مِنْ (اللام) الجارَّة، ومِنْ (مَا) الاستفهامية، دخَلَ حرفُ الجرِّ (اللام) علي (مَا) الاستفهاميةِ؛ فَحُذِفَتِ الألِفُ، ثُمَّ سُكِّنَتِ الميمُ للضرورةِ.

– ذَكَرَ الآلوسي أنَّ منَ الضرائر تسكينَ ميمِ (لِمَ) في الاستفهام، في الوَصْلِ، والقياسُ فتحُها(١).

ب) حَذْفُ حَرْفٍ، ومنه ما يلي:

١– قَصْرُ المَمْدُوْدِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٢):

آمِيْنَ يَاْ ذَا الْعَرْشِ فَاسْمَعْ لِمَاْ نَقُوْلُ وَلَاْ يَخِيْبُ دُعَاْنَاْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– قَصَرَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الاسمَ الممدودَ (دُعَاء) للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ، فقال: (دُعَا) ليستقيمَ الوزنُ، ولو لمْ يَقْصُرْهُ لانكسر الوزنُ، والدَّليلُ على ذلك تقطيعُ الشطر الثاني عَرُوضِيًّا:

لِمَاْنَقُوْ	لُ وَلَاْ يَخِيْ	بُ دُعَاْنَاْ
0//0//	0//0///	0/0///
مُفَاْعِلُنْ	مُتَفَاْعِلُنْ	مُتَفَاْعِلْ
موقوصة		الضرب مقطوعٌ

(١) يُنْظَر: الضرائر، ٢٢٨، وما يجوزُ للشاعر في الضرورة، ص٣١٨.

(٢) شرح الديوان، ص ٢٥٩، والبيت من الكامل عَروضه صحيحةٌ وإنْ كانت مُضْمَرةً، وضربه مقطوعٌ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– أَجْمَعَ النَّحْوِيُّونَ على جوازِ قَصْرِ الممدود للضَّرورةِ، لِمَا فيه مِنْ رَدِّ الاسمِ إلى أصلِهِ بحَذْفِ الزائدِ منه؛ إذِ الأصلُ القَصْرُ بدليلِ أنَّ الممدودَ لا تكونُ ألفُه إلا زائدةً، وألفُ المقصورِ قد تكونُ أصليةً، والشواهدُ في هذا الباب أكثرُ مِنْ أنْ تُحصَى، وهذه الضرورةُ منَ الضرائرِ الحَسَنَةِ(١).

٢– تَرْكُ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٢):

يَاْ أُمَّ نَوْفَلَ فُكِّـيْ عَانِيًـا مَثَلَـتْ بِهِ قُرَيْبَةُ أَوْ هُـوْ هَالِـكٌ عَجَلَـاْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– مَنَعَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الاسمَ المصْروفَ (نَوْفَلًا) مِنَ الصَّرْفِ فَلَمْ يُنَوِّنْهُ للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ الوزنُ، ولو لمْ يَمْنَعْه منَ التنوينِ لانكسر الوزنُ، والدَّليلُ على ذلك التقطيعُ العَروضيُّ:

يَـاْ أُمْمَ نَوْ	فَلَفُكْ	كِيْعَانِيَنْ	مَثَلَتْ	بِهِيْ قُرَيْ	بَتُأَوْ	هُوْهَالِكُنْ	عَجَلَاْ
0//0/0/	0///	0//0/0/	0///	0//0//	0///	0//0/0/	0///
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ العروض مخبونةٌ	مُتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ الضرب مخبونٌ

– لَخّصَ الأستاذ الدكتور حماسة الكلامَ في مسألةِ مَنْعِ المصروف فذَكَرَ أَنَّ صَرْفَ الاسمِ الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ للضرورةِ لَمْ يقَعْ فيه خلافٌ بين النَّحْوِيِّيْن؛ لِمَا فيه مِن رَدِّ الأشياءِ إلى أصولها، ولكنَّ مَنْعَ الاسمِ المصروف

(١) يُنْظَر: ضرورة الشعر للسيرافي، ص ٩٢، ضرائر الشعر لابن عصفورٍ، ص ١١٦، والضرائر للآلوسي، ص ٥٧، ولغة الشعر، ص ١٧٩.

(٢) شرح الديوان، ص ٣٤٢، والبيت من البسيط عَروضه مخبونةٌ، وضربه مخبونٌ.

من الصَّرْفِ لا يُعَدُّ رَدًّا إلى أصلٍ؛ ولذلك لَمْ يُجزْه البصريُّون في شِعْرٍ ولا غيرِه، ونَظَرَ الكوفيُّون في الشِّعْرِ فرَأَوا كثيرًا من الأسماء المصروفةِ فيه ممنوعةً من الصَّرْفِ، فأجازوا في الضرورة أنْ يُمْنَعَ مِنَ الصَّرْفِ الاسمُ الذي حَقُّه أنْ يُصْرَفَ، وتابعَهم في ذلك من البصريِّيْنَ أبو الحسنِ الأخفشُ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وأبو القاسمِ بنُ بَرْهَان، ووَجَدَ البصْريُّون في الحملِ على المعنى ملاذًا لكثيرٍ مِمَّا استشهدَ به الكوفيُّون، وخطَّئوا روايةَ بعضِه، ولَمْ يعترفُوا بحجية بعضه الآخر(١)، وقد ناقشَ أبو البركاتِ الأنباريُّ هذه المسألةَ في الإنصافِ، ثُمَّ اختارَ مَذْهَبَ الكوفيِّين(٢).

– اضْطُرَّ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ أيضًا إلى تسكينِ واوِ (هُوَ) في الشطر الثاني، فقال: (هُوْ) ليستقيمَ الوزنُ، ولو حرَّكها فقال: (هُوَ) لكانتِ التفعيلةُ بهذه الصورةِ: (هُوَ هَالْكُنْ= ///0//0) ولانكسرَ الوزنُ؛ لأنَّ البيت من البسيطِ، وليس من الكامل.

٣– حَذْفُ (الواوِ) الواقعةِ صِلَةً لِهَاءِ الضميرِ المُتَحَرِّكِ ما قبلها في الوَصْلِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٣):

وَإِنِّيْ –هَدَاْكِ اللَّهُ– صَرْمِيْ سَفَاهَةٌ وَفِيمَ بِلَاْ ذَنْبٍ أَتَيْتُهُ أُهْجَرُ؟

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– حَذَفَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ (الواوَ) الواقعةَ صِلَةً لِهَاءِ الضميرِ المُتَحَرِّكِ ما قبلها في الوصل في قوله: (أَتَيْتُهُ) للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ

(١) يُنْظَر: لغة الشعر، ص ٢٧٩، ٢٨٠.
(٢) يُنْظَر: الإنصاف، ص ٥١٤.
(٣) شرح الديوان، ص ١٥٨، والبيت من الطويل عَروضه مقبوضةٌ، وضربه مقبوضٌ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوزنُ، ولو لمْ يَحْذِفْها، وأشبعَ الهاءَ هكذا: (هُوْ أُهْجَرُوْ= /0//0//0/) لانكسر الوزنُ، والدَّليلُ على ذلك التقطيعُ العَروضيُّ للشطر الثاني:

وَفِيْمَ	بِلَاْ ذَنْبِنْ	أَتَيْتُ	هُـــأُهْجَرُوْ
/0//	0/0/0//	/0//	0//0//
فَعُوْلُ	مَفَاْعِيلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِلُنْ
مقبوضة	صحيحة	مقبوضة	الضرب مقبوضٌ

– قال السيرافيُّ: "ولا يجوزُ حَذْفُ الواوِ والياءِ مِمَّا قبله متحرِّكٌ إلا في الشِّعْرِ... وإنَّما جازَ حَذْفُ هذه الحروف؛ لأنَّها زوائدُ تَسْقُطُ في الوَقْـفِ"(١)، تابعه في ذلك ابنُ عصفورٍ(٢).

٤– حَذْفُ نونِ (مِنْ) لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٣):

وَتَعْلَـــمُ أَنَّ لَهَـــاْ عِنْـــدَنَاْ ذَخَـــاْئِرَ مِلْحُـــبٍّ لَـــاْ تَظْهَـــرُ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– حَذَفَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ نُوْنَ (مِنْ) لالتقاءِ السَّـاكِنَيْنِ للضـرورةِ الشِّعْريَّةِ؛ ليستقيمَ الوزنُ، ولو لمْ يَحْذِفْها لَحَرَّكَها بالفتحِ لالتقـاءِ السَّـاكِنَيْنِ هكذا (مِنَ) فتصبح التفعيلةُ: (رَمِنَلْحُبْ= ///0//0/) فينكسر الـوزنُ، والـدَّليلُ على ذلك التقطيعُ العَروضيُّ للشطر الثاني:

(١) ضرورة الشِّعْر، ص ١٠٨، ١٠٩.

(٢) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْرِ، ص ١٢٢.

(٣) شرح الديوان، ص ١٦٤، والبيت من المتقارب عَروضه صـحيحة وإن كانـت محذوفـة، وضربه محذوفٌ.

ذَخَائِ	رَمِلْحُبْ	بِلَاْتَظْ	هَرُوْ
/0//	0/0//	0/0//	0//
فَعُوْلُ	فَعُوْلُنْ	فَعُوْلُنْ	فَعُوْ
مقبوضة	صحيحة	صحيحة	الضرب محذوفٌ

– كانَ مألوفُ الاستعمالِ أنْ تُحَـرَّكَ النُّـونُ السـاكنةُ عنـد التقـاءِ السَّاكِنَيْنِ[١]، لكِنَّ النُّحاةَ أجازوا في الشِّعْرِ حَذْفَ نونِ (مِنْ) الساكنةِ لالتقـاءِ السَّاكِنَيْنِ، فقال السيرافيُّ عن ذلك: "ومِثْلُهُ كثيرٌ فى الشِّعْرِ، وإنَّما أَلْقَوْهـا[٢] لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لأنَّ النونَ تُشْبِهُ حروفَ المَدِّ واللِّيْنِ، وحروفُ المَدِّ واللِّيْنِ تُحْذَفُ لاجتماعِ السَّاكِنَيْنِ، ومع ذلك فإنَّهم يحْذِفون التنوين الذى هو علامـة الصرفِ لاجتماعِ السَّاكِنَيْنِ، وإنْ كان الاختيارُ فيه التحريكُ، والتنوين نـونٌ ساكنةٌ، فشبَّهُوا هذه النونَ التى وَصَفْنَا بالتنوين، غيـر أنَّ حَـذْفَ التنـوينِ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ جائزٌ في الكلامِ، وفي الشِّعْرِ"[٣]، وتابعـه فـي ذلـك ابـنُ عصفور، غير أنَّه وَضَّحَ وجهَ التَّشْابُهِ بين النونِ السـاكنةِ وحـروفِ المَـدِّ واللِّيْنِ فقال: "مِنْ حيثُ كانت ساكنةً وفيها غُنَّةٌ، وهي فضـلُ صـوتٍ فـي الحرفِ، كما أنَّ حرفَ المَدِّ واللِّيْنِ ساكنٌ، والمَدُّ فضلُ صوتٍ فيه"[٤].

(١) يُنْظَر: لغة الشِّعْر، ص ٢٠٣.
(٢) يَقْصِدُ: حَذَفُوها.
(٣) ضرورة الشِّعْر، ص ١٠٠.
(٤) ضرائر الشِّعْر، ص ١١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥- الاجتزاءُ بالكسرةِ عنِ الياءِ في حَشْو الكلمة.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبي ربيعةَ قولُه[١]:

زَعِ الْقَلْبَ وَاسْتَبْقِ الْحَيَــاءَ فَإِنَّمَــا تُبَاْعِدُ أَوْ تُدْنِي الرَّبَــاْبَ الْمَقَــادِرُ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- جَمَعَ عُمَرَ بنِ أَبي ربيعةَ (مِقْــدار) علــى: (مَقَــادِر)، والأصــلُ[٢] (مَقَادِيْرُ)، للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ مِن جانبٍ، ولتستقيمَ القافيةُ من جانبٍ آخر، فَحَذَفَ الياءَ مِنْ (مَقَادِيْرُ) واكتفــى بكســرةِ الــدَّال قبلهــا، والاجتزاءُ بالكسرةِ عنِ الياءِ في حَشْو الكلمةِ مِن ضرائر الشِّعْرِ[٣]، ولو ذَكَرَ الياءَ فقال: (المَقَادِيْرُ) لأصبحَ البيتُ منَ الضَّرْبِ الأوَّلِ الصــحيحِ مــن بحــرِ الطَّويلِ هكذا: (مَقَادْيِرُوْ= //0/0/0)، وقصيدةُ البيتِ مِــنَ الضَّــرْبِ الثــاني المقبوضِ (//0//0) هذا منْ ناحيةِ الوزنِ، أمَّا مِنْ ناحيــةِ القافيــةِ فكانــت ستصبحُ قافيةُ البيتِ مُردْفَةً بياءِ المَدِّ -والرِّدْفُ[٤] هو حَــرْفٌ مــن حــروف القافيةِ عبارةٌ عنْ حَرْفِ مَدٍّ أو لِيْنٍ يَقَعُ قبل الرَّوِيِّ مباشرةً- فــي حــين أنَّ قافيةَ القصيدةِ مُؤَسَّسَةٌ -والتأسيسُ[٥] هو حَرْفٌ من حروف القافيــةِ أيضًــا ولكنَّه عبارةٌ عنْ أَلِفٍ بينها وبينَ الرَّوِيِّ حَرْفٌ يُسَمَّى الدَّخيلَ-.

---

(١) شرح الديوان، ص ١٠٢، والبيت من الطويل عَروضُه مقبوضةٌ، وضربُه مقبوضٌ، و(زَعْ): أمرٌ مِنْ (وَزَعَ يَزَعُ وَزْعًا) كــ(وَضَعَ يَضَعُ وَضْعًا) أي: كُفَّ وانْهَ. يُنْظَر: تاج العروس ٢٢/ ٣١٨.

(٢) يُنْظَر: شرح الشافية ٢/ ١٨٢: ١٩٢، وحاشية الصبان ٤/ ٢٠٥: ٢١٨.

(٣) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْرِ لابن عصفور، ص ١٣٠.

(٤) يُنْظَر: القوافي للتنوخي، ص ١١٨.

(٥) يُنْظَر: القوافي للتنوخي، ص ١١١.

٦- تخفيفُ المُشَدَّدِ في القوافي.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

آذَنَـــتْ هِنْـــدٌ ببَـــيْنٍ مُبْتَكِـــرْ وَحَـــذِرْتُ الْبَـــيْنَ مِنْهَـــا فَاسْـــتَمَرْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- اُضْطُرَّ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ إلى حَذْفِ حرفٍ منَ الراءِ المشدَّدة في كلمةِ (اسْتَمَرَّ) في القافية للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ، ولمطابقةِ البيتِ لسائرِ أبياتِ القصيدةِ(٢)، ولو لمْ يَحْذِفْها، وسكَّنَها مثَلًا، فقال: (فَاسْتَمَرّْ) لأصبحتِ التفعيلةُ بهذه الصورةِ: (فَسْـتَمَرْرْ= فَاْعِلَـاْتْ= /0//0/0) وتَحَـوَّلَ الضَّرْبُ إلى الضَّرْبِ الثاني (المقصورِ)(٣) في بحرِ الرَّمَلِ، في حين أنَّ قصيدةَ البيتِ مِنَ الضَّرْبِ الثالثِ (المحذوفِ)، ولَمْ يُكُنْ بالجائزِ للشاعرِ أن يأتيَ في قصيدةٍ واحدةٍ بأبياتٍ منْ ضرْبَيْنِ(٤)، يتَّضِحُ ذلك من خلال التقطيعِ العَروضيِّ للشطر الثاني:

وَحَذِرْتُلْ	بَيْنَمِنْهَاْ	فَسْتَمَرْ
0/0///	0/0//0/	0//0/
فَعِلَاْتُنْ	فَاعِلَاْتُنْ	فَاعِلَاْ
مقبوضة	صحيحة	الضرب محذوفٌ

يتَّضِحُ الأمرُ أكثر بتقطيعِ البيتِ التالي(٥) لبيتِ الضرورةِ:

(١) شرح الديوان، ص ١٣٩، والبيت من الرَّمَل عَروضه محذوفةٌ، وضربه محذوفٌ.
(٢) يُنْظَر: ضرورة الشعر للسيرافي، ص ٨٠، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ١٣٣.
(٣) علة القَصْر عبارة عن حذفِ ساكن السبب الخفيف من آخر التفعيلة، وإسكانِ ما قبله.
(٤) يُنْظَر: ضرورة الشعر للسيرافي، ص ٨٠، ٨١.
(٥) شرح الديوان، ص ١٤٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أَرْسَــلَتْ هِنْــدٌ إِلَيْنَــا نَاْصِــحًا بَيْنَنَاْ إِيتِ[١] حَبِيْبًا قَــدْ حَضَــرْ

أَرْسَلَتْهِنْ	دُنْ إِلَيْنَاْ	نَاْصِحَنْ 0//0/ فَاْعِلَاْ (العروضُ محذوفةٌ)	بَيْنَنَاْ إِيْ	تِحَبِيْبَنْ	قَدْ حَضَرْ 0//0/ فَاْعِلَاْ (العروضُ محذوفةٌ)

٧- الوَقْفُ على المُنَوَّنِ المَنْصُوبِ بحَذْفِ الأَلِفِ، وإسكانِ الآخِرِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه[٢]:

قُلْــتُ: حَقًّــا ذَاْ؟ فَقَاْلَــتْ قَوْلَــةً أَوْرَثَتْ فِي الْقَلْــبِ هَمًّــا وَشَــجَنْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- أَرَادَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ: (شَجَنًا) لأنَّها معطوفةٌ على قوله: (هَمًّــا) المنصوبةِ مفعولا به، وهو القياسُ، فَلَمَّا اضْطُرَّ إلــى الوقْــفِ علــى كلمــةِ (شَجَنًا) قال: (شَجَنْ) فحَذَفَ الأَلِفَ، وأسْــكَنَ النُّــوْنَ للضــرورةِ الشِّــعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ، ولو لمْ يفعلْ ما فعلَه، وقال: (وَشَــجَنَاْ= ////0) لانكســرَ الوَزْنُ، والدَّليلُ على ذلك التقطيعُ العَروضيُّ للشطر الثاني:

أَوْرَثَتْفِلْ	قَلْبِ هَمْمَنْ	وَشَجَنْ
0/0//0/	0/0//0/	0///
فَاْعِلَاْتُنْ	فَاعِلَاْتُنْ	فَعِلَاْ
		الضربُ محذوفٌ، وفيه خَبْنٌ

(١) اُضْطُرَّ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ فَقَطَعَ همزةَ الوصل في فِعْلِ الأمر (إِيْــتِ) فــي حشْــوِ البيــتِ للضرورة الشعرية.

(٢) شرح الديوان، ص ٢٦٩، والبيت من الرَّمَل عَروضه محذوفةٌ، وضربه محــذوفٌ، وفيــه خَبْنٌ.

– جَعَلَ الآلوسي الوقفَ على المُنَوَّنِ المنصوبِ بحَذْفِ الأَلِفِ مِنْ ضرائرِ الحذفِ، وذَكَرَ أنَّ في الوَقْفِ على المُنَوَّنِ ثلاثَ لغاتٍ: اللغة الأولى وهي الفُصحى أنْ يُوْقَفَ عليه بإبدالِ التنوينِ ألفًا في حالةِ النَّصْبِ، وأنْ يُوْقَفَ عليه بحَذْفِ التنوينِ في حالتي الرفعِ والجرِّ، واللغة الثانية أنْ يُوْقَفَ عليه بحَذْفِ التنوينِ وسكون الآخر مُطْلقًا، ونُسِبَتْ إلى ربيعةَ[١]، والجمهورُ على أنَّ ما وَرَدَ مِنْ ذلكَ ضرورةٌ، واللغة الثالثة أنْ يُوْقَفَ عليه بإبدالِ التنوينِ ألفًا بعدَ الفتحةِ، وواوًا بعد الضمةِ، وياءً بعد الكسرةِ ونُسِبَتْ إلى الأزدِ[٢].

٨– حَذْفُ نُوْنِ الرَّفْعِ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ بغيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ قولُه[٣]:

قَالَتَا: تَبْعَثِيْ إِلَيْهِ رَسُوْلَا وَيُمِيْتُ الْحَدِيْثَ بِالْكِتْمَانِ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– حَذَفَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ نونَ الرفْعِ من الفعلِ (تَبْعَثِيْ) للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ، والفعلُ مرفوعٌ لمْ يَسْبِقْه ناصبٌ ولا جازمٌ، فالقياس أنْ يقولَ: (تَبْعَثِيْنَ) ولو لمْ يحذِفْها، لانكسرَ الوَزْنُ، والدَّليلُ على ذلك تقطيعُ الشطرِ الأوَّلِ تقطيعًا عَروضيًّا:

(١) يُنْظَر: تسهيل الفوائد، ص ٣٢٨، وشرح الشافية ٢/ ٢٧٩.

(٢) يُنْظَر: الضرائر، ص ٦٣، ٦٤.

(٣) شرح الديوان، ص ٢٨٠، والبيتُ من الخفيف عَروضه صحيحةٌ، وفيها خَبْنٌ، وضربه محذوفٌ، وفيه تشعيثٌ، ومضمونه حذفُ أوَّلِ الوتدِ الوتدِ المجموع من وسط التفعيلة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قَالَتَاتَبْ	عَثِيْ إِلَيْ	هِرَسُوْلَاْ
0/0//0/	0/-/0//	0/0///
فَاْعِلَاْتُنْ	مُتَفْعِ- لُنْ	فَعِلَاْتُنْ
		العَروضُ صحيحةٌ، وفيها خَبْنٌ

فلو قال عُمَرُ: (تَبْعَثِيْنَ) لأصبحت التفعيلة: (عَثِـيْنَ إِلَـيْ=//0//-/0)؛ فَيَخْتَلُّ وزنُ البيت.

- جَعَلَ ابنُ عصفورٍ حَذْفَ نُوْنِ الرَّفْعِ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ لغيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ من ضرائر النقصِ، وشبَّهها في الحذفِ بالضمةِ من حيثُ كانتا علامَتَيْ رفعٍ(١).

ج) حَذْفُ كلمةٍ، ومنه ما يلي:

١- حَذْفُ حرفِ الجرِّ من المعمولِ، ووصولُ العاملِ إليه بنفسه.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٢):

غَضِبَتْ أَنْ نَظَـرْتُ نَحْـوَ نِسَـاءٍ لَيْسَ يَعْرِفْنَنَـاْ مَـرَرْنَ الطَّرِيْقَـاْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- قَالَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ: (مَرَرْنَ الطَّرِيْقَـاْ) وهـو يريـدُ: (مَـرَرْنَ بالطَّرِيْق) فَحَذَفَ حرفَ الجرِّ، وأَوْصَلَ الفعلَ إلى الاسمِ الذي كان مجرورًا به، فَنَصَبَه؛ وذلك للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ، ويكونُ الفعلُ في حُكْـمِ المتعدِّي، وليس بالمتعدِّي حقيقةً؛ مراعاةً لأنَّه العاملُ في المجـرور معنًـى،

(١) يُنْظر: ضرائر الشِّعْر، ص ١٠٩، و يُنْظر أيضًا: الخصائص ١/ ٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) شرح الديوان، ص ٤٤٣، والبيت من الخفيف عَروضه صحيحةٌ، وفيهـا خَـبْنٌ، وضـربه محذوفٌ.

ولكن لا دَخْلَ له في نصبه[١]، والأَوْلَى كَمَا قال الأستاذُ عباس حسن أنْ يُقَالَ في إعراب الاسمِ بعد حذْفِ حَرْفِ الجرِّ: إنَّه منصوبٌ على نـزْعِ الخـافضِ سماعًا؛ لِمَا في ذلكَ مِنْ إعلانٍ صريحٍ عن حرفِ جرٍّ محذوفٍ، نُصِبَ بعـده المجرورُ؛ فيكون النصبُ دليلًا على ذلك لا يسـتقيمُ المعنـى إلا بملاحظتِـه، وتقديرِ وجودِه[٢].

– جَعَلَ ابنُ عصفورٍ حَذْفَ حرفِ الجرِّ من المعمولِ ووصـولَ العامـلِ إليه بنفسه مِنْ ضرائرِ نقصِ الكلمةِ، تشبيهًا له بالعاملِ الذي يَصِلُ بنفسِه[٣]، في حين أنَّ عبدَ القادر البغداديَّ[٤] قرَّرَ أنَّ الصحيحَ هو حَذْفُ الجـارِّ علـى سبيل الشذوذ.

٢– حَذْفُ لامِ الأمرِ، معَ بَقَاءِ عَمَلِها.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ قولُه[٥]:

دِيْنِيْ وَدِيْنُـكِ يَـاْ كُلَيْـثِمُ وَاْحِـدٌ نَرْفُضْ وَقَيْتُـكِ دِينَنَـاْ أَوْ نُسْـلِمِ

وقولُه[٦]:

فَمِلْآنَ يَثْنِ الصَّبْرُ نَفْسِيَ أَوْ تَمُـتْ إِذَاْ انْبَتَّ حَبْلٌ مِنْ حِبَالِكِ فَانْقَضَـبْ

(١) يُنْظَر: النحو الوافي ٢/ ١٧٢.
(٢) يُنْظَر: النحو الوافي ٢/ ١٦٢.
(٣) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْر، ص ١٤٥، ١٤٦.
(٤) يُنْظَر: خزانة الأدب ٩/ ١١٨، ١١٩.
(٥) شرح الديوان، ص ١٩٩، والبيت من الكامل عَروضه صحيحةٌ، وضـربُه صـحيحٌ وفيـه إضمارٌ.
(٦) شرح الديوان، ص ٤١٢، والبيت من الطويل عَروضه مقبوضةٌ، وضربُه مقبوضٌ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– أرادَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ: (لِنَرْفُضْ) في البيتِ الأوَّلِ، و(لِيَثْنِ) في البيت الثاني فحذفَ لامَ الأمْرِ، وأَبْقَى عملَها –وهو الجَزْمُ– للضَّرورةِ الشِّعْرِيَّةِ.

– قال سيبويهِ: "واعلمْ أنَّ هذه اللامَ قد يجوزُ حذفُها في الشِّعْرِ وتَعْمَلُ مُضْمَرَةً كأنَّهم شبَّهُوها بـ(أَنْ) إذا أَعْمَلُوها مُضْمَرةً ... والجزمُ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ، فليس للاسمِ في الجزمِ نصيبٌ، وليس للفعلِ في الجرِّ نصيبٌ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُضْمِرُوا الجازمَ، كَمَا لَمْ يُضْمِرُوا الجارَّ، وقد أضمرَه الشاعرُ شَبَّهَهُ بإضمارِهم (رُبَّ) و(واو القَسَمِ) في كلامِ بعضِهم"(١)، وحَذْفُ الجازمِ مِنْ أقبحِ الضرورةِ عند الشنتمريِّ(٢)، وعند ابنِ عصفورٍ(٣)؛ "لأنَّ الجازمَ أضعفُ من الجارِّ، وحرفُ الجرِّ لا يُضْمَرُ"، ويُلَاحَظُ أنَّ سيبويهِ مرةً يُشَبِّهُ حَذْفَ الجازمِ بإضمارِ (أَنْ)، ومرةً أخرى بإضمارِ (رُبَّ، وواوِ القَسَمِ)، والتشبيهُ بين الأمرين مختلفٌ؛ حيثُ إنَّ الإضمارَ لـ(أنْ)، و(رُبَّ)، و(واوِ القَسَمِ) جائزٌ شِعْرًا ونثرًا في مواضعَ صرَّحَ بها النُّحاةُ، على حينِ أنَّ حَذْفَ الجازمِ مقصورٌ على لغةِ الشِّعْرِ(٤).

(١) يُنْظَر: الكتاب ٣/ ٨، ٩.
(٢) يُنْظَر: التحصيل، ص ٣٨٨.
(٣) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْرِ، ص ١٤٩.
(٤) يُنْظَر: الضرورة في كتاب سيبويه: فاروق محمد مهني، ص ١١٠.

٣- حَذْفُ همزةِ الاستفهامِ التي تَرِدُ (أَمْ) بعدَها.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

فَوَاللهِ مَــا أَدْرِيْ وَإِنِّــيْ لَحَاْسِــبٌ بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْــرَ أَمْ بِثَمَــاْنِ؟

وقولُه(٢):

طَرِبَ الْفُؤَاْدُ وَمَاْ لَهُ مِــنْ مَطْــرَبِ أَمْ هَلْ لِسَالِفِ وُدِّهِ مِــنْ مَطْلَــبِ؟

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- حَذَفَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ هَمْزَةَ الاستفهام في قوله: (بِسَــبْعٍ) فــي البيت الأوَّلِ، وهو يُرِيدُ: (أَبِسَبْعٍ؟)، وفي قوله: (طَرِبَ) في البيت الثاني، وهو يُرِيدُ: (أَطَرِبَ؟) للضَّرورة الشِّعْرِيَّةِ، ووجودُ (أَمْ) دليلٌ على الحــذفِ؛ لأنَّهــا عَدِيْلَةُ الهمزةِ، ولو ذَكَرَ الهمزةَ لاختَلَّ الوَزْنُ، يُوَضِّحُ ذلك التقطيعُ العَروضيُّ للشطر الثاني منَ البيتِ الأوَّلِ:

بِسَبْعِنْ	رَمَيْتُ لْجَمْ	رَأَمْ بِ	ثَمَاْنِيْ
0/0//	0/0/0//	/0//	0/0//
فَعُوْلُنْ	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِيْ
			الضرب محذوفٌ

فلو ذَكَرَ همزةَ الاستفهام، لأصبحت التفعيلة بهذه الصورة: (أَبِسَــبْعٍ= ///0/0)؛ مِمَّا يكسرُ الوزنَ.

والتقطيعُ العَروضيُّ للشطر الأول من البيت الثاني:

---

(١) شرح الديوان، ص ٢٥٨، والبيت من الطويل عَروضه مقبوضةٌ، وضربُه محذوفٌ.

(٢) شرح الديوان، ص ٤٣٣، والبيت من الكامل عَروضــه صــحيحةٌ، وإن كانــت مُضْــمَرةً، وضربُه صحيحٌ، وإن كان مُضْمَرًا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

طَرِبَلْفُؤَاْ	دُومَاْلَهُوْ	مِنْ مَطْرَبِيْ
0//0///	0//0///	0//0/0/
مُتَـفَاْعِلُنْ	مُتَـفَاْعِلُنْ	مُتْـفَاْعِلُنْ
		العَروض صحيحةٌ، وإنْ كانت مُضمرةً

فَلَو لَمْ يَحْذِفْ همزةَ الاستفهام؛ لأصبحت التفعيلة بهذه الصورة: (أَطَرِبَلْفُؤَاْ= ////0//0)؛ فينكسرُ الوزنُ.

– تُحْذَفُ همزةُ الاستفهامِ إذا أُمِنَ اللبسُ للضَّرُوْرَةِ، وأكثرُ ما تُحْذَفُ مع (أَمْ)؛ لأنَّ فيها دلالةً عليها(١).

٤– حَذْفُ ضميرِ الشَّأْنِ أو القِصَّةِ إذا كانَ اسْمًا لـ(إنَّ) وأخواتِها.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٢):

أَهَجَرْتِنَاْ؟ ثُمَّ اعْتَلَلْتِ لَنَاْ وَلَقَدْ نَرَى أَنْ مَاْ لَنَاْ ذَنْبُ

وقولُه(٣):

وَاجْتَنِبْنِيْ وَاعْلَمَ انْ سَوْفَ تُعْصَى وَلَخَيْرٌ لَكَ بَعْضُ اجْتِنَابِيْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– (أَنْ) في البيت الأوَّلِ هي المخفَّفةُ منَ الثقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ، تقديره: (أَنَّهُ) أي: شأنُنَا، حَذَفَه عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ للضَّرُورةِ

(١) يُنْظَر: ضرائر الشِّعْرِ، ص ١٥٨.
(٢) شرح الديوان، ص ٣٧٩، والبيت من الكامل عَروضُه حَذَّاءُ، وضربُه أَحَذٌّ مُضْمَرٌ.
(٣) شرح الديوان، ص ٤٢٤، والبيت من المديد عَروضه صحيحةٌ، وضربُه صحيحٌ.

الشِّعْرِيَّةِ، ولو ذَكَرَه لانكسرَ الوزنُ، يتَّضِحُ ذلك من خلال التقطيعِ العروضـــيِّ للشطرِ الثاني:

وَلَقَدْنَرَاْ	أَنْ مَاْ لَنَاْ	ذَنْبُوْ
0//0///	0//0/0/	0/0/
مُتَـفَاْعِلُنْ	مُتَـفَاْعِلُنْ	مُتْـفَاْ
		الضَّرْبُ أَحَذُّ مُضْمَرٌ

فلو لمْ يَحْذِفْ ضميرَ الشأنِ، لكانت التفعيلةُ بهذه الصورة: (أَنْهُـوْ مَـاْ لَنَاْ= /0//0/0/0)، ولاختلَّ الوزنُ.

- (أَنْ) في البيت الثاني هي المخفَّفةُ منَ الثقيلةِ أيضًا، واسمُها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ، تقديره: (أَنَّكَ) أي: شأنُكَ، حَذَفَه عُمَـرُ بـنُ أَبِـي ربيعـةَ للضَّرُورةِ الشِّعْرِيَّةِ، ولو ذَكَرَه لانكسرَ الوزنُ، يتَّضِحُ ذلك من خلال التقطيـعِ العَرُوضِيِّ للشَّطْرِ الأوَّلِ:

وَجْتَنِبْنِي	وَعْلَمَنْ	سَوْفَ تُعْصَاْ
0/0//0/	0//0/	0/0//0/
فَاْعِلَاْتُنْ	فَاْعِلُنْ	فَاْعِلَاْتُنْ
		العَروضُ صحيحةٌ

فلو لمْ يحْذِفْ ضميرَ الشأنِ، لكانت التفعيلةُ بهذه الصورة: (وَعْلَمَنْـكَ= /0//0/)، ولاختلَّ الوزنُ.

- قال ابنُ عصفور: "فَحَذْفُ هذا الضميرِ يَحْسُنُ في الشِّعْرِ ويَقْبُحُ فـي الكلامِ، إلَّا أنْ يُؤدِّيَ حَذْفُه إلى أنْ تكونَ (أنَّ) وأخواتُها داخلةً على فِعْلٍ، فإنَّه إذ ذاك يَقْبُحُ في الكلامِ والشِّعْرِ؛ لأنَّها حروفٌ طالبةٌ للأسماءِ؛ فاستَقبحوا لذلك

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مباشَرَتَها للأفعالِ"[١]، ثُمَّ عَلَّلَ ابنُ عصفورٍ لِقُبْحِ حَذْفِ ضميرِ الشأْنِ أو القصةِ في الكلامِ، فقال: "وإنَّما قَبُحَ حَذْفُه في الكلامِ وإنْ لَمْ يُؤَدِّ الحذفُ إلى مباشرةِ (أنَّ) وأخواتِها للأفعالِ؛ لأنَّه مُفَسَّرٌ بالجملةِ التي بعده، فأشبَهَتِ الجملةَ الواقعةَ صفةً في نحو قولِكَ: رأيتُ رجلًا يُحِبُّه عمرٌو- في أنَّ كُلَّ واحدةٍ من الجملتين مُفَسِّرَةٌ لِما قبلها، والجملةُ الواقعةُ صفةً يَقْبُحُ حَذْفُ موصوفِها وإبقاؤُها، فكذلك أيضًا يَقْبُحُ حَذْفُ ضميرِ الشأْنِ والقصةِ، وإبقاءُ الجملةِ المُفَسِّرَةِ له، وأيضًا يُستَعْمَلُ في موضعِ التعظيمِ، والحذفُ مُناقِضٌ لذلك"[٢].

- ارتكبَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ في البيت الثاني ضرورةً أخرى؛ حيثُ إنَّه وَصَلَ همزةَ القطْعِ في قوله: (وَاعْلَمَ انْ) بعدَ أنْ نَقَلَ حركتَها إلى الحرف الساكن قبلها وهو مِيْمُ (اعْلَمْ) للضَّرُورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوَزْنُ، ولو قَطَعَها لكانت التفعيلة: (وَعْلَمْ أَنْ= *0/0/0/*)، ولاختلَّ الوزنُ.

(١) ضرائر الشِّعْر، ص ١٧٩.

(٢) ضرائر الشِّعْر، ص ١٧٩، مع الاستعانة في ضبط بعضِ العبارات بضرائر الآلوسي، ص ٧٦.

المبحثُ الثَّالثُ

ضَرَائِرُ التَّغْيِيرِ فِي شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ،

وفيه ما يلي:

١- تحريكُ نُوْنِ التثنيةِ بالضَّمِ في حالِ الرَّفْعِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

فَلَمَّـــاْ تَقَضَّـــى اللَّيْـــلُ إِلَّـــا أَقَلَّـــهُ هَبَبْنَـــاْ وَنَـــادَى بِالرَّحِيْـــلِ سِـــنَانُ

رَجَعْنَاْ وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَـــاْ حَـــدِيْثَنَاْ عَدُوٌّ، وَلَـــمْ تَنْطِـــقْ بِـــهِ شَـــفَتَانُ

وَقَالَتْ وَدَمْعُ الْعَيْنِ يَجْـــرِيْ كَمَـــاْ سَرِيْعًا مِنَ السِّلْكِ الضَّعِيْفِ جُمَـــانُ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- حَرَّكَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ نُوْنَ المُثَنَّى (شَفَتَانُ) بالضَّمِّ في حالِ الرَّفْعِ للضرورةِ؛ لأنَّ مَجْرى الرَّوِيِّ في القصيدةِ مضمومٌ، كما هو واضحٌ من البيتِ الذي يَسْبِقُ البيتَ الشاهدَ، والبيتِ الذي يليه، والأشهرُ في نُوْنِ المُثَنَّـــى أنْ تكونَ مكسورةً في الأحوالِ الإعرابيةِ المختلفةِ، وقليلٌ مِنَ العـــربِ يفتحُهـــا، ومنهم مَنْ يضمُّها بعد الأَلِفِ، ويكسرُها بعد الياء، في حالتي النصب والجرِّ(٢) قال ابنُ مالكٍ(٣):

وَنُوْنُ مَجْمُوْعٍ وَمَـــاْ بِـــهِ الْتَحَـــقْ فَافْتَحْ وَقَـــلَّ مَـــنْ بِكَسْـــرِهِ نَطَـــقْ

---

(١) شرح الديوان، ص ٢٥٥، والأبيات من الطويل عَروضُها مقبوضةٌ، وضربُها محذوفٌ.

(٢) يُنْظَر: النحو الوافي ١/ ١٥٦.

(٣) يُنْظَر: حاشية الصبَّان ١/ ١٥٧، ١٥٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَنُونُ مَــا ثُنِّــيَ وَالْمُلْحَــق بِــهْ بِعْكَــسِ ذَاْكَ اسْــتَعْمَلُوْهُ، فَانْتَبِــهْ

ولو حرَّكَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ نُوْنَ (شَفَتَانْ) بالكسرِ على الأشهرِ لوَقَعَ في الإقْواءِ الذي هو عيبٌ من عيوب القافيةِ عبارةٌ عــن تحريــكِ المَجْــرَى (حركة الرَّوِيِّ المُطْلَق) بحركتَيْنِ متقاربَتين كالكسرة والضمة(١).

– ذَكَرَ ابنُ عصفورٍ تحريكَ نُوْنِ التثنيةِ بالضَّمِ في حــالِ الرَّفْــعِ بعــد حديثه عن ضرورةِ تحريكَ نُوْنِ التثنيةِ بالفتحِ التي جعلَها مِنْ ضرائرِ البَدَلِ، فقال:" وَقَدْ جاءتْ نُوْنُ التثنيةِ في حالِ الرَّفْعِ مُحَرَّكَةً بالضَّمِ، أنشده أبو عُمَرَ المطرز في اليواقيت له: (فَالْغُمْضُ لا تَطْعَمُه العَيْنَانُ) وهذه الصفةُ التي فــي نونِ العَيْنَيْنِ تحتَمِلُ أن تكونَ إعرابًا؛ إجراءً منه للتثنيةِ مُجرَى المفــرد فــي إعرابها بالحركاتِ، وأنْ تكونَ لالتقاء الساكنَيْنِ، على حدِّ ما حكاه قطرب من قولِهم: فرٌّ يا زيدُ، بِضَمِّ الرَّاءِ"(٢)، فابنُ عصفورٍ لمْ يُصَرِّحْ بأنَّ تحريكَ نُــوْنِ التثنيةِ بالضَّمِ في حالِ الرَّفْعِ مِنَ الضَّرائرِ، ولكنْ يُفْهَمُ من كلامه أنه جعلــه لغةً، على حينِ أنَّ الآلوسي عَدَّه ضرورةً، فقال: "ولا يكونُ الضَمُّ للضــرورةِ إلا بعد الألفِ"(٣).

٢– تحريكُ نُوْنِ الجَمْعِ أو ما أُلْحِقَ بِه بالكَسْرِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٤):

إِنَّ الْحَــــــزِيْنَ يَهِيْجُــــــهُ بَعْــدَ الــذُّهُولِ بُكَــا الْحَــزِيْنِ

(١) يُنْظَر: ميزان الذهب تحقيق: علاء الدين عطية، ص ١٤٠.
(٢) ضرائر الشِّعْر، ص ٢١٨، ٢١٩.
(٣) الضَّرائر، ص ١٦٣.
(٤) شرح الديوان، ص ٢٧٥، والأبياتُ من مجزوءِ الكامل عَروضُها صحيحةٌ، وضربُها مُرَفَّلٌ.

لَـــمْ يُنْسِـــنِيْ طُـــوْلُ الزَّمَـــاْ ... نِ وَمَـــا يَمُـــرُّ مِـــنَ السِّـــنِيْنِ
حُـــبَّ الْقَتُـــولِ وَلَـــاْ تَـــزَاْ ... لُ لَنَـــاْ هَـــوًى أُخْـــرَى الْمَنُـــوْنِ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– حَرَّكَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ نُوْنَ المُلْحَق بجمْعِ المُذَكَّرِ السالمِ (السِّنِيْنِ) بالكسرِ للضرورةِ؛ لأنَّ رَوِيَّ المَجرَى في القصيدةِ مجرورٌ، كما هو واضـحٌ من البيتِ الذي يَسْبِقُ البيتَ الشاهدَ، والبيتِ الذي يليه، والقياس فـي نُـوْنِ جمْعِ المُذَكَّرِ السالمِ ومُلْحَقاتِه أنْ تكونَ مفتوحـةً فـي أحوالـه الإعرابيـةِ المختلفةِ[١]؛ طَلَبًا للخِفَّةِ مِنْ ثِقَلِ الجَمْعِ، وفَرْقًا بينَه وبينَ نُوْنِ المُثَنَّى[٢] قـال ابنُ مالكٍ[٣]:

ونُونُ مَجْمُوْعٍ وَمَـاْ بِـهِ الْتَحَـقْ ... فَافْتَحْ وَقَلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ

– جَعَلَ ابنُ عصفورٍ تحريكَ نُوْنِ الجمعِ بالكسرِ مِـنْ ضـرائرِ إبـدالِ الحركةِ مِنَ الحركةِ، فقال: "ومِنهُ تحريكُ نُوْنِ الجمعِ بالكسرِ بَدَلَ الفتحِ علـى أصلِ التحريكِ لالتقاء الساكِنَيْنِ"[٤]، فَوَجْهُ كَسْرِ نُوْنِ الجمعِ عند ابنِ عصفورٍ –كما قال الآلوسي[٥]– هو تحريكُها على أصلِ التقاء الساكِنَيْن، وكسرُها مع الياءِ فقط من الضَّرائر الشِّعْريةِ[٦].

---

(١) يُنْظَر: النحو الوافي ١/ ١٥٦.
(٢) يُنْظَر: الضَّرائر للآلوسي، ص ١٥٩.
(٣) يُنْظَر: حاشية الصبَّان ١/ ١٥٧، ١٥٨.
(٤) ضرائر الشِّعْر، ص ٢١٩.
(٥) الضَّرائر، ص ١٦٠.
(٦) يُنْظَر: الضَّرائر للآلوسي، ص ١٥٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣- قَلْبُ الإعْرَابِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه[١]:

إِلَى الشَّرْيِ مِــنْ وَادِي الْمُغَمَّــسِ مَعَالِمُــهُ وَبْلًــا وَنَكْبَــاْءَ زَعْزَعَــاْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- (الشَّرْيُ) و(وَادِي الْمُغَمَّس): موضعان قَريبانِ من مكَّةَ[٢]، و(الوَبْلُ): المَطَرُ الشديدُ[٣]، و(النَّكْبَاْءَ): كُلُّ رِيحٍ، مُطْلَق، أَو من الرِّيَاحِ الأَرْبَعِ انْحَرَفَتْ، ووَقَعَتْ بينَ رِيْحَيْنِ[٤]، و(الزَّعْزَعُ): رِيْحٌ تُزَعْزِعُ الأشياءَ وتُحَرِّكُها[٥].

- كانَ مِنْ حَقِّ العربيةِ -كَمَا قال الشيخُ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد في حديثه عن هذا البيت- على عُمَرَ بنِ أَبِــي رَبيعــةَ أنْ يَنْصِــبَ قولَــه: (مَعَالْمُهُ) لأنَّها هي التي وَقَعَ عليها التَبَدُّلُ والتَّغَيُّرُ، وأنْ يَرْفَعَ قولَــه: (وَبْلًــا وَنَكْبَاْءَ زَعْزَعَا) لأنَّها هي التي غَيَّرتِ المعالمَ وبَدَّلَتْها، إلا أنَّه رَفَعَ المفعولَ، ونَصَبَ الفاعلَ اعتمادًا على انسياق المعنى وانْفِهَامِه للضــرورةِ الشِّــعْرِيَّة؛ تسويَةً للقافيةِ، لأنَّه لو لمْ يَقْلِبِ الإعرابَ ورَفَعَ فقال: (وَبْلٌ وَنَكْبَاْءُ زَعْــزَعُ) لأَصْرَفَ، والإصْرافُ هو عيبٌ من عيوب القافيةِ عبارةٌ عن تحريكِ المَجْرَى (حركة الرَّوِيِّ المُطْلَق) بحركتَيْنِ متباعدتين في المخرج كالفتحةِ من جانــبٍ، والكسرة أو الضمة من جانبٍ آخَرَ[٦].

---

(١) شرح الديوان، ص ١٦٩، والبيتُ من الطويل عَروضُه مقبوضةٌ، وضربُه مقبوضٌ.
(٢) يُنْظَر: معجم البلدان: (شري) ٣/ ٣٤١، و(مغمس) ٥/ ١٦١.
(٣) يُنْظَر: تاج العروس: (وبل) ٣١/ ٦٢.
(٤) يُنْظَر: تاج العروس: (نكب) ٤/ ٣٠٦.
(٥) يُنْظَر: تاج العروس: (زعزع) ٢١/ ١٥١.
(٦) يُنْظَر: ميزان الذهب تحقيق: علاء الدين عطية، ص ١٤٠.

– يتوقَّفُ قَلْبُ الإعرابِ على سلامةِ المعنى، وعدمِ اللَّبْسِ فيه[١]، قال السيرافيُّ: "اعلَمْ أنَّ الشاعرَ قد يَضْطَرُّ حتى يَضَعَ الكلامَ في غيرِ موضعِه الذي ينبغي أنْ يُوْضَعَ فيه، فيُزيله عن قصدِه الذي لا يَحْسُنُ في الكلامِ غيرُه، ويَعْكس الإعرابَ، فيجعل الفاعلَ مفعولًا، والمفعولَ فاعلًا، وأكثر ذلك فيما لا يُشْكِلُ معناه"[٢]، وقال ابنُ عصفورٍ: "والقَلْبُ مَقِيْسٌ في الشِّعْرِ بلا خِلافٍ لكثرةِ مجيئه فيه"[٣].

٤– تذكيرُ المُؤَنَّثِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه[٤]:

مَعَ اللَّيْلِ قَصْرًا رَمْيُهَا بِأَكُفِّهَا ثَلَاثَ أَسَابِيْعٍ تُعَدُّ مِنَ الْحَصَى

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– يكونُ وجودُ تاءِ التأنيثِ علامةً على تذكيرِ المعدودِ[٥]، ولكنَّ عُمَرَ بنَ أَبِي رَبيعةَ أَجْرَى العددَ مع معدودِه على غيرِ المألوفِ في هذا البيتِ، فَذَكَّرَ العددَ (ثلاث) على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ المعدودَ مُذَكَّرٌ؛ فـ(أَسَابِيْع) مفْردها: (أسبوع)، للضرورةِ الشِّعْرِيَّة؛ ليستقيمَ له الوزنُ، وكانَ الوجْهُ أنْ يقولَ: (ثَلَاثَةَ أَسَابِيْع)، ولكنَّه لو أنَّثَ العدد لانكسرَ الوزنُ؛ لأنَّ التفعيلةَ ستكونُ على

(١) يُنْظَر: لغة الشِّعْر دراسة في الضرورة الشِّعْرِيَّةِ، ص ٢٨٣.
(٢) ضرورة الشِّعْر: ص ١٧٣.
(٣) ضرائر الشِّعْر: ص ٢٧١.
(٤) شرح الديوان: ص ٤٥١، والبيت من الطويل عَروضه مقبوضةٌ، وضربُه مقبوضٌ، ويُنْظَر في مثلِه أيضًا قوله: (ثَلَاثُ شُخُوْصٍ: كَاْعِبَانِ وَمُعْصِرُ)، ص ٩٢.
(٥) يُنْظَر: ضرورة الشِّعْر، ص ٢٢٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

هذه الصورةِ: (ثَلَاْثَةَ= //0//)، والدليل على ذلك التقطيعُ العروضيُّ للشطر الثاني:

ثَلَاْثَ	أَسَاْبِيْعِنْ	تُعَدْدُ	مِنَ لْحَصَاْ
/0//	0/0/0//	/0//	0//0//
فَعُوْلُ	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِلُنْ

– جَعَلَ ابنُ عصفورٍ تذكيرَ المُؤَنَّثِ مِنْ ضَرَائرِ إبدالِ الحُكْمِ مِنَ الحُكْمِ، ثُمَّ قالَ: "وتذكيرُ المُؤَنَّثِ أحسنُ مِنْ تأنيثِ المذكَّر؛ لأنَّ التذكيرَ أصلُ التأنيثِ، فإذا ذَكَّرْتَ المُؤَنَّثَ أَلْحَقْتَهُ بأصلِه، وإذا أَنَّثْتَ المذكَّر أَخْرَجْتَه عن أصلِه"(١).

– ارتكبَ عُمَرُ بنُ أَبِي رَبيعةَ ضرورةً أخرى في هذا البيتِ مِنْ ضرائرِ زيادةِ الحَرْفِ، وهي تنوينُ كلمةِ (أَسَاْبِيْعٍ) التي هي على وزنِ صيغةِ منتَهى الجموعِ (أفَاعيل)؛ ليستقيمَ له الوزنُ، والقياس يقتضي عدمَ تنوينها، فلو منَعَهَا مِنَ الصَّرْفِ على القياس، لكانت التفعيلةُ بهذه الصورة: (أَسَاْبِيْعَ= //0/0/)، ولاختلَّ الوزنُ.

٥- خروجُ (سِوَى) عَنِ الظَّرْفِيَّةِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٢):

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ لِـأَنَّنِيْ أُخْبِرْتُ أَنَّكَ قَـدْ هَوِيْـتَ سِـوَاْنَاْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– اسْتَعْمَلَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ (سِوَى) في البيتِ اسْمًا بمنزلةِ (غَيْرٍ)؛ فجَعَلَهَا مفعولا به، وهذا عند جمهور البصريِّيْنَ ضرورةٌ لا تقعُ إلا في الشِّعْرِ، وهو عند جمهور الكوفيِّينَ جائزٌ في سَعَةِ الكلامِ غيرُ مختصٍ بالشِّعْرِ.

(١) ضرائر الشِّعْر: ص ٢٧٩.

(٢) شرح الديوان: ص ٢٦٠، والبيت من الكامل عَروضه صحيحةٌ، وضربُه مقطوعٌ.

– قالَ أبو البركاتِ الأنباريُّ: "ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أَنَّ (سِوَى) تكونُ اسْمًا وتكونُ ظَرْفًا، وذَهَبَ البصريُّون إلى أنَّها لا تكونُ إلا ظَرْفًا"(١)، وبعد أنْ عَرَضَ لأدلَّةِ الفريقَين قال: "وعندنا أنه يجوزُ أنْ تخرجَ عن الظرفيةِ في ضرورةِ الشِّعْرِ، ولمْ يَقَعِ الخلافُ في حالِ الضرورة، وإنَّما فَعَلُوا ذلك واستعملُوها اسْمًا بمنزلةِ (غَيْرٍ) في حال الضرورةِ؛ لأنَّها في معنى (غَيْر) وليس شيءٌ يَضْطَرُّونَ إليه إلا ويحاولون له وَجْهًا"(٢)، ونَقَلَ ابنُ هِشامٍ عن الزَّجَّاجِ وابنِ مالكٍ أنَّ: "سِوَى كـ(غَيْرٍ) معنًى وإعرابًا، ويؤيدُهما حكايةُ الفَرَّاء (أَتَانِى سِوَاكَ)، وقال سيبويه والجمهورُ هي ظَرْفٌ بدليلِ وَصْلِ الموصول بها كـ(جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ) قالوا ولا تخرجُ عن النصبِ على الظرفيَّةِ إلا في الشِّعْرِ"(٣)، ثُمَّ قال ابنُ هِشامٍ: "وقال الرُّمَّانِيُّ والعُكْبَرِيُّ: تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غالبًا، وكـ(غَيْرٍ) قليلًا، وإلى هذا أَذْهَبُ"(٤).

٦– رَفْعُ المضارعِ في جوابِ الشَّرْطِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٥):

وَالْمَرْءُ إِنْ هُوَ لَمْ يَرْقُبْ بِصَبْوَتِهِ لَمْحَ الْعُيُوْنِ بِسُوْءِ الظَّنِّ يَشْتَهِرُ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– رَفَعَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الفعلَ المضارعَ (يَشْتَهِرُ)، وهو جوابُ الشَّرْطِ للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ، وكان حقُّه أنْ يكونَ مجزومًا،

(١) يُنْظَر: الإنصاف: / ٢٩٤.
(٢) يُنْظَر: الإنصاف: / ٢٩٧.
(٣) أوضح المسالك: ٢/ ٢٨١.
(٤) أوضح المسالك: ٢/ ٢٨٢.
(٥) شرح الديوان: ص ١٠٥، والبيت من البسيط عَروضه مخبونةٌ، وضربُه مخبونٌ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولكنْ لو جزَمَه عُمَرُ لكان الضَّربُ بهذه الصورةِ: (تَهِرْ= //0) فينكسر الوزنُ، بالإضافة إلى أنَّ رَوِيَّ المَجْرَى في القصيدةِ مضمومٌ، والدليلُ على ذلك التقطيعُ العَروضيُّ للشطر الثاني:

لَمْحَلْعِيُو	نِبِسُوْ	ءِظْظَنْنِيَشْ	تَهِرُوْ
0//0/0/	0///	0//0/0/	0///
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

– الأصلُ أنْ يكونَ المضارعُ في جوابِ الشَّرْطِ مَجْزُومًا[١]، لكنْ قَدْ لا تؤثِّرُ (إن) الشرطيَّةُ في الجواب، فيأتي مرفوعًا، وذلك في الضرورة الشِّعْرِيَّةِ[٢]، قال سيبويه: "ولا يَحْسُنُ إِنْ تَأْتِنِيْ آتِيْكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (إِنْ) هي العاملةُ، وقد جاء في الشِّعْرِ"[٣]، فمِثْلُ بيتِ عُمَرَ عندَ سيبويهِ شاهدٌ على تقديمِ الجوابِ، معَ تَضَمُّنِه للجوابِ في المعنى، والتقديرُ في بيتِ عُمَرَ: وَالْمَرْءُ يَشْتَهِرُ إِنْ هُوَ لَمْ يَرْقُبْ بِصَبُوَتِهِ لَمْحَ الْعُيُوْنِ بِسُوْءِ الظَّنِّ، وهذا مِنَ الضَّرورةِ؛ لأنَّ حرفَ الشَّرْطِ قد جَزَمَ فِعْلَ الشَّرْطِ، فَحَقُّه أنْ يَجزِمَ فِعْلَ الجوابِ، وتقديرُ مِثْلِ بيتِ عُمَرَ عندَ المُبَرِّدِ[٤] على إرادةِ الفاءِ.

٧– حَذْفُ حَرْفِ العِلَّةِ مِنْ آخِرِ المُعْتَلِّ لِغَيْرِ جازِمٍ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه[٥]:

لَاْ أَنْسَ طُوْلَ الْحَيَاْةِ مَاْ بَقِيَتْ لِطَيْبَةٍ رَوْضَةٌ لَهَاْ شَجَرُ

(١) يُنْظَر: النحو الوافي ٤/ ٤٧٤.
(٢) يُنْظَر: الضرائر للآلوسي، ص ١٧١.
(٣) الكتاب: ٣/ ٦٧.
(٤) يُنْظَر: المُقْتَضَب ٢/ ٧٠.
(٥) شرح الديوان: ص ١٣٤، والبيت من المنسرح عَروضه مَطْوِيَّةٌ، وضربُه مَطْويٌّ.

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- جَزَمَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الفعلَ المضارعَ المُعْتَلَّ (أَنْسَ) بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ مِنْ آخِرِه مِنْ غيرِ أنْ يَسْبِقَه جازمٌ؛ للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ، وكان حقُّ هذا الفعلِ أنْ يكونَ بإثْباتِ حرفِ العِلَّةِ (أَنْسَى)؛ لأنَّه مرفوعٌ، ولو لَمْ يَجْزِمْه بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ مِنْ آخِرِه لكانت التفعيلةُ بهذه الصورةِ: (لَاْ أَنْسَاْ طُوْ= /0/0/0/0/) فينكسر الوزنُ، يَتَّضِحُ ذلكَ مِنَ التقطيعِ العَروضيِّ للشطر الأوَّل:

لَاْ أَنْسَ طُوْ	لَلْحَيَاْةِ	مَاْ بَقِيَتْ
0//0/0/	/0//0/	0///0/
مُسْتَفْعِلُنْ	مَفْعُلَاْتُ	مُسْتَعِلُنْ

- حَرْفُ العِلَّةِ في آخرِ الفعلِ المضارعِ يُحْذَفُ للجازمِ إلا في الضرورةِ، وإذا لمِ يَكُنْ جازمٌ فلا يُحْذَفُ إلا في الضَّرُوْرَةِ(١).

٨- نَصْبُ الجُزْءَيْنِ بَعْدَ (إِنَّ) وأَخَوَاتِها.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٢):

لَيْتَنِيْ مِتُّ يَوْمَ أَلْثِمُ فَاهَا ... إِذْ خَشِيْنَا فِيْ مَنْظَرٍ أَهْوَالَا
إِذْ تَمَنَّيْتِ أَنَّنِيْ لَكِ بَعْلٌ ... قُلْتُ: بَلْ لَيْتَنِيْ بِخَدِّكِ خَالَا
وَبَنُو الْحَارِثِ بْنِ ذُهْلٍ تَبَنَّى ... فِي ذُرَى الْمَجْدِ فَرْعُهَا فَاسْتَطَالَا

(١) يُنْظَر: الضرائر للآلوسي، ص ١٧٥.

(٢) شرح الديوان: ص ٣٥٥، ٣٥٦، والأبيات من الخفيفِ عَروضها صحيحةٌ، وضربُها صحيحٌ، و(الخالُ): شَامَةٌ سوداءُ في البَدَنِ، وقِيْلَ: نُكْتَةٌ سَوْداءُ فيه، وفي التهذيبِ: بَثْرَةٌ في الوجهِ تَضْرِبُ إلى السواد، يُنْظَر: تاج العروس (خيل) ٢٨/ ٤٥١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– نَصَبَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الجُزْءَيْنِ الاسمَ والخبرَ بَعْدَ (لَيْتَ) في قوله: (لَيْتَنِيْ بِخَدِّكِ خَالًا) للضرورةِ الشِّعريَّةِ؛ تسويةً للقافيةِ؛ لأنَّ رَوِيَّ القصيدةِ منصوبٌ كما هو واضحٌ من البيتِ الذي يَسبِقُ بيتَ الضرورةِ، والبيتِ الذي يليه، والقياسُ يقتضي رَفْعَ الخبرِ بعدَ (إنَّ) وأخواتِها، وقدْ عَدَّ ابنُ هشامٍ[١] نصبَ الاسمِ والخبرِ بعد (إنَّ) وأخواتِها لغةً، وعَدَّه الآلوسي[٢] مِنَ الضرائرِ الشِّعْرِيَّةِ.

٩– إِثْبَاتُ أَلِفِ (مَا) الاستفهاميةِ المجرورةِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه[٣]:

لِمَا أَرْتَجِيْ حِلْمِيْ إِذَا أَنَا لَمْ أَعُدْ عَلَيْكُمْ وَلَمْ يُجْمَعْ لِجَهْلِكُمُ جَهْلِيْ؟

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– أَثْبَتَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ أَلِفَ (مَا) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ في قولِه: (لِمَا أَرْتَجِيْ)؛ للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ لاستقامةِ الوزنِ، والأَصْلُ حَذْفُها، ولَوْ حَذَفَهَا لكانتِ التفعيلةُ بهذه الصورة: (لِمَ أَرْ= ///O)، فيختلُّ الوزنُ، يتَّضِحُ ذلكَ من التقطيعِ العروضيِّ للشطر الأول:

---

(١) يُنْظَر: مغني اللبيب ١/ ٢٢٧.

(٢) يُنْظَر: الضرائر، ص ٢١٣.

(٣) شرح الديوان: ص ٣٣٨، والبيت من الطويل عَروضه مقبوضةٌ، وضربُه صحيحٌ، ويُنْظَر في مثله أيضًا قوله: (لِمَقَالِ الصَّفِيِّ فِيْمَ التَّجَنِّي ** وَلِمَاْ قَدْ جَفَوْتَنِي وَهَجَرْتَاْ؟) شرح الديوان: ص ٤٤٩، وهو من الخفيف عروضُه صحيحةٌ، وضربه كذلك، وإن كان فيه خبْنٌ، وقدْ أَثْبَتَ عُمَرُ ألف (مَا) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ للضرورة الشعرية في قوله: (وَلِمَاْ)، ولو حَذَفَها لكانت التفعيلةُ: (وَلِمَ قَدْ= ////O)، فينكسر الوزنُ.

لِمَاْ أَرْ	تَجِيْ حِلْمِيْ	إِذَاْ أَ	نَلَمْ أَعُدْ
0/0//	0/0/0//	/0//	0//0//
فَعُوْلُنْ	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِلُنْ

– يَجِبُ حَذْفُ أَلِفِ (مَا) الاستفهاميَّةِ إذَا جُرَّتْ، وإبقاءُ الفتحةِ دليلًا عليها، نحو: فِيْمَ، وإِلَامَ، وعَلَامَ، وتُحْذَفُ للفَرْقِ بينَ الاستفهام والخبرِ، وإثباتُ الألفِ في حالة جَرِّها مِنَ الضرائر الشِّعْرِيَّةِ(١)، وقَدْ وَصَفَ القَزَّازُ إثباتَ أَلِفِ (مَا) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ بأنَّه رَدٌّ للمحذوفِ مِنْ أجلِ الضرورةِ، حينَ قال: "ومِمَّا يجوزُ له –أي للشاعر– رَدُّ ما حُذِفَ مِنْ (مَا) في الاستفهامِ، إذا وَصَلْتَها بحروفِ الجرِّ، إذا قُلْتَ: عَلَامَ تَشْتُمُنِي؟ وفِيْمَ تَغْضَبُ عَلَيَّ؟ فَإذا اضْطُرَّ الشاعرُ رَدَّ المحذوفَ"(٢).

١٠– وقوعُ اسمِ (كَانَ) نَكِرَةً، والخبر معرفة.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٣):

وَلَاْ دَلْوَ إِلَّا الْقَعْبُ كَاْنَ رِشَاْءَهُ إِلَى الْمَاْءِ نِسْعٌ وَالْأَدِيْمُ الْمُضَفَّرُ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– أَخْبَرَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ في جملةِ (كَانَ) بقولِه: (رِشَاْءَهُ) وهو معرفةٌ عن قولِه: (نِسْعٌ) وهو نكرةٌ، فهو بذلك جَعَلَ اسمَ (كَانَ) نكِرَةً، وخبرَها معرفةً؛ للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ تسويةً للقافيةِ؛ لأنَّ رَوِيَّ المَجْرَى في القصيدةِ مضمومٌ، ومطلعُها:

---

(١) يُنْظَر: مغني اللبيب ٤/ ١٩، ٢٠، ٢٢، والضرائر للآلوسي، ص٣٢٧.

(٢) ما يجوزُ للشاعر في الضرورة: ص ٣١٧.

(٣) شرح الديوان: ص ٩٥، والبيتُ من الطويل عَروضُه مقبوضةٌ، وضربُه مقبوضٌ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْــتَ غَــادٍ فَمُبْكِــرُ غَــدَاْةَ غَــدٍ أَمْ رَائِــحٌ فَمُهَجِّــرُ

– الأصلُ في باب (كَانَ) أنْ يُخْبَرَ بالنَّكِرةِ عنِ المعرفة، قال سيبويه في باب (كَان) وعنوانه (هذا بابُ الفِعْلِ الذي يَتَعَدَّى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعول، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ)(١): "وَاعْلَمْ أنَّه إذا وَقَعَ في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالذي تَشْغَلُ به (كَانَ) المعرفةُ؛ لأنَّه حَدُّ الكلامِ، لأنَّهما شيءٌ واحدٌ، وليس بمنزلةِ قولك: ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا؛ لأنَّهما شيئانِ مختلفانِ، وهما في (كَانَ) بمنزلتهما في الابتداء إذا قُلْتَ: عبدُ الله منطلقٌ، تبتدِئُ بالأعْرَفِ ثُمَّ تَذْكُرُ الخَبَرَ، وذلك قولُك: كَانَ زَيْدٌ حَلِيْمًا، وكَانَ حَلِيْمًا زَيْدٌ لا عليك أَقَدَّمْتَ أَمْ أَخَّرْتَ"(٢)، ثُمَّ قال: "ولا يُبْدَأُ بِمَا يكونُ فيه اللَّبْسُ وهو النَّكِرَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: كَانَ إنْسَانٌ حَلِيْمًا، أو كَانَ رَجُلٌ مُنْطَلِقًا، كُنْتَ تُلْبِسُ؛ لأنَّه لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يكونَ في الدنيا إنْسَانٌ هكذا، فَكَرِهُوا أنْ يَبْدَءُوا بِمَا فيه اللَّبْسُ، ويَجْعَلُوا المَعْرِفَةَ خَبَرًا لِمَا يكونُ فيه هذا اللَّبْسُ، وقد يجوزُ فِي الشِّعْرِ وفي ضَعْفٍ من الكلام حَمَلَهُمْ على ذَلِكَ أنه فِعْلٌ بمنزلةِ (ضَرَبَ) وأنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ إذا ذَكَرْتَ زَيْدًا، وجَعَلْتَهُ خَبَرًا أنَّه صَاحِبُ الصَّفَة على ضَعْفٍ مِنَ الكلامِ"(٣).

(١) الكتاب ١/ ٤٥.
(٢) الكتاب ١/ ٤٧.
(٣) الكتاب ١/ ٤٨.

١١- رَفْعُ المُضَارِعِ بَعْدَ الجَازِمِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

قُمْ صَفِيَّ النَّفْسِ لَا تَفْضَحُنِيْ قَدْ بَدَا الصُّبْحُ وَذَا بَرْدُ السَّحَرْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- رفَعَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ الفعْلَ المضارعَ (تَفْضَحُ) بعد الجازمِ (لا الناهية/ الطَّلبية) والأصلُ جَزْمُه، للضَّرُورةِ الشِّعْرِيَّةِ؛ ليستقيمَ له الوزنُ، ولو جَزَمَه لكانتِ تفعيلةُ العَروضِ بهذه الصورة: (ضَحْنِيْ= /0/0/)، مِمَّا يُخِلُّ بالوزنِ، يَتَّضِحُ ذلك أكثر من التقطيعِ العَروضيِّ للشطر الأوَّل:

قُمْ صَفِيْيَنْ	نَفْسِ لَا تَفْ	ضَحُنِيْ
0/0//0/	0/0//0/	0///
فَاعِلَاْتُنْ	فَاعِلَاْتُنْ	فَعِلَاْ

١٢- نَقْلُ حركةِ الهاءِ في الوقْفِ إلى الحَرْفِ الساكنِ قبلها.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(٢):

وَقَفْتُ بِالرَّبْعِ كَيْ أُسَائِلَهُ لَوِ اسْتَطَاْعَ الْكَلَاْمَ لَمْ أَرِمُهْ

(١) شرح الديوان: ص ١٤١، والبيتُ من الرَّمَلِ عَروضُه محذوفةٌ، وفيها زِحافُ خَبْنٍ، وضربُه محذوفٌ، ويُنْظَر في مثله أيضًا قوله في شرح الديوان، ص ٤٥٠: (لَاْ تَخُوْنُ الرَّبَاْبَ مَاْ دُمْتَ حَيًّا ** يَا ابْنَ عَمِّيْ فَقَدْ غَدَرْتَ وَخُنْتَاْ)، البيتُ منَ الخفيف، عروضه صحيحةٌ، وضربه صحيحٌ، وإن كان فيه زِحافُ خَبْنٍ، حيثُ رفَعَ عُمَرُ المضارعَ (تَخُوْنُ) بعد الجازمِ للضرورة؛ ليستقيمَ الوزنُ، ولو جَزَمَه لكانتِ التفعيلةُ (لَاْ تَخُنْرْ= /0///0/) فيختلُّ الوزنُ.

(٢) شرح الديوان: ص ٢٣٨، والبيتُ من المنسرحِ عَروضُه مطويَّةٌ، وضربُه مطويٌّ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– الرَّيْمُ: البَرَاحُ، والفِعْلُ (رَامَ يَرِيْمُ) إِذَا بَرِحَ، يُقَالُ: مَا يَرِيمُ يَفْعَلُ ذلك؛ أَيْ: مَا يَبْرَحُ ... وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي النَّفْيِ[1]، يَتَّضِحُ مِنْ ذلك أنَّ (رَامَ) فِعْلٌ ماضٍ أجوفُ يائيٌّ، المضارعُ للمتكلِّمِ منه متَّصِلة به هاء الضمير: (أَرِيْمُهُ)، ولَمَّا دَخَلَتْ عليه (لَمْ) انجزمَ، فصار: (لَمْ أَرِمْهُ).

– نَقَلَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ حركةَ الهاءِ في الوقْفِ إلى الحَرْفِ الساكنِ قبلها وهو الميمُ في قوله: (لَمْ أَرِمُهْ)، وهو يريدُ: (لَمْ أَرِمْهُ)، للضرورة الشِّعْرِيَّةِ؛ لاستقامةِ الوزنِ منْ جانبٍ، ولاستقامةِ القافيةِ منْ جانبٍ آخر؛ لأنَّ مَجْرَى الرَّوِيِّ في القصيدةِ بالضَّمِّ، ومطلعها:

وَقِّفْ بِرَبْعٍ أَنْسَاكَهُ قِدَمُهْ جَرَتْ بِهِ الرِّيْحُ فَامَّحَى عَلَمُهْ

فَلَوْ لَمْ يُسَكِّنْ عُمَرُ الهاءَ، وينقِلْ حركتَها إلى الميمِ قبلها، لكان الضربُ بهذه الصورة: (لَمْ أَرِمْهُ= /0/0//0/)، فيَختَلُّ الوزنُ والقافيةُ.

– قال المُبَرِّدُ: "وَمِنْ مذاهبِهم المُطَّرِدَةِ في الشِّعْرِ أَنْ يُلْقُوا على الساكنِ الذي يَسْكُنُ ما بَعْدَهُ للتقييد حَرَكَةَ الإعرابِ، كما قال الراجزُ:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدِّ النَّقُرْ

يريدُ: (النَّقْرُ) يا فتى، وهو: النَّقْرُ بالخيل، فلمَّا أَسْكَنَ الرَّاءَ أَلْقَى حَرَكَتَها على الساكنِ الذي قبلها، وشبيهٌ بِهَذا قولُه: (الرجز)

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِيْ لَمْ أَضْرِبُهْ

(١) يُنْظَر: لسان العرب (ريم) ١٢/ ٢٥٩.

أرادَ: (لَمْ أَضْرِبْهُ) يا فتى، فلمَّا أَسْكَنَ الهاءَ أَلْقَى حَرَكَتَها على البَاءِ، وكان ذلك في الباءِ أحسنُ، لخفاءِ الهَاءِ، وقال أبو النَّجْمِ: (الرجز)

أَقُوْلُ قَرِّبْ ذَاْ وَهَذَاْ أَزْحِلْهُ

يريدُ: (أَزْحِلْهُ) يا فتى، وقال طَرَفَةُ: (المديد)

حَابْسِي رَبْعٌ وَقَفْتُ بِهِ لَوْ أَطِيْعُ النَّفْسَ لَمْ أَرِمُهْ

ولَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّ الياءِ لَمَّا تَحَرَّكَتِ المِيْمُ؛ لأنَّ تَحَرُّكَهَا ليس لها على الحقيقة، وإنَّما هي حَرَكَةُ الهاءِ"[(١)].

١٣- إِجْرَاءُ ما بعْدَ (إِلَّا) في الاستثناء المُفَرَّغِ، مُجْرَاه في الاستثناء التَّامِّ المُوجَبِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه[(٢)]:

فَاحْكُمِيْ بَيْنَنَاْ وَقُوْلِيْ بِعَدْلٍ هَلْ جَزَاءُ الْمُحِبِّ إِلَّا الْوِصَاْلَاْ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- نَصَبَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ ما بعدَ (إِلَّا) في قوله: (هَلْ جَزَاءُ الْمُحِبِّ إِلَّا الْوِصَاْلَاْ)، وحقُّه الرَّفْعُ على أنَّه خبرُ المبتدأ؛ لأنَّه استثناءٌ مُفَرَّغٌ، للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ، والأصْلُ في الاستثناءِ المُفَرَّغِ -وهو مَا حُذِفَ مِنْ جُمْلَتِه المُسْتَثْنَى مِنْه، والكلامُ غيرُ مُوجَبٍ- أنْ يُعْرَبَ ما بعدَ (إِلَّا) على حسبِ العواملِ الداخلةِ قبلها[(٣)]، قال ابنُ مالكٍ[(٤)]:

---

(١) الكامل للمبرد تحقيق أحمد محمد الدالي / ٦٩٣، ٦٩٤.
(٢) شرح الديوان: ص ٣٥٥، والبيتُ من الخفيف عَروضُه صحيحةٌ، وضربُه صحيحٌ.
(٣) يُنْظَر: النحو الوافي ٢/ ٣١٧، ٣٢٢.
(٤) يُنْظَر: حاشية الصبان ٢/ ٢٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَإِنْ يُفَــــرَّغْ سَـــــابِقٌ إلاَّ لِمَـــــا بَعْدُ يَكُــنْ كَمَــا لَــوِ الَّــاْ عُــدِمَاْ

– يقولُ الباحثُ: لَوْ قالَ عُمَرُ: (الوِصَالُ) بالرفعِ لكانَ الوزْنُ مستقيمًا، ولكنَّه راعَى سلامةَ القافيةِ؛ لأنَّ مَجْرَى الرَوِيِّ بالْفَتْحِ، وكانَ في إِمْكانِ عُمَرَ أَنْ يبتعِدَ عنِ الضرورةِ، ويستقيم اللفظُ والمعنى –كمَا قــال الشــيخ محمــد محيي الدين عبد الحميد[١]– لَو أنَّه قال: (كَيْفَ يَجْزِي الْمُحِبُّ إِلَّا الْوِصَالَا).

١٤– استعمالُ (الكافِ) اسْمًا بمعنى (مِثْلٍ).

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه[٢]:

وَتَفْتَرُّ عَنْ كَالْــأُقْحُوَانِ بِرَوْضَــةٍ جَلَتْهُ الصَّبَا وَالمُسْتَهِلُّ مِنَ الْوَبْــلِ

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

– اسْتَعْمَلَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ (الكاف) في قوله: (كَالْــأُقْحُوَانِ) اسْــمًا بمعنى (مِثْلٍ) للضرورة الشِّعْرِيةِ؛ ليستقيمَ له الوزْنُ، قال ســيبويه: "إِلَّــا أنَّ نَاسًا مِنَ العَرَبِ إذا اضْطُرُّوا في الشِّعْرِ جَعلوها بمنزلةِ مِثْلٍ"[٣]، و(الكافُ) في موضعِ جَرٍّ بــ(عَنْ) التي دَخَلَتْ عليها، ولو قالَ عُمَرُ بنُ أَبِي ربيعةَ: (عَــنْ مِثْلِ الْأُقْحُوَانِ) لكانتِ التفعيلةُ: (رُ عَنْ مِثْــلِ لْــأُقْ= //0/0/0/0/)، فيختَــلُّ الوزنُ، يتأكَّدُ ذلك مِنَ التقطيعِ العروضيِّ للشطر الأوَّلِ:

وَتَفْتَرْ	رُعَنْ كَلْأُقْ	حُوَانِ	بِرَوْضَتِنْ
0/0//	0/0/0//	/0//	0//0//
فَعُولُنْ	مَفَاعِيلُنْ	فَعُولُ	مَفَاعِلُنْ

(١) يُنْظَر: شرح الديوان: ص ٣٥٥/ هامش ٦.

(٢) شرح الديوان: ص ٣٢٨، والبيتُ من الطويل عَروضُه مقبوضةٌ، وضربُه صحيحٌ.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٠٨.

١٥- إِبْدَالُ الهمزةِ ياءً في مَوْضِعِ بَدَلٍ، ثُمَّ حَذْفُ الياءِ للجَزْمِ.

مِنْ شواهدِ ذلك في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ قولُه(١):

لَمْ يُخْطِ سَهْمُكِ إِذْ رَمَيْتِ مَقَاتِلِي وَتَطِيْشُ عَنْكِ إِذَا رَمَيْتُكِ أَسْهُمِي

يُمْكِنُ للباحثِ أنْ يُسَجِّلَ مَا يَلِي:

- (لَمْ يُخْطِ) أصلُه: (لَمْ يُخْطِئْ) فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ) وعَلامةُ جَزْمِه السكونُ على آخره وهو الهمزةُ، والهمزةُ أصليةٌ، لكنَّ عُمَرَ بنَ أَبِي ربيعةَ قَلَبَ هذه الهمزةَ ياءً؛ لسكونِها، وانكسارِ ما قبلَها، فصارَ الفِعْلُ: (لَمْ يُخْطِي)، ثُمَّ عاملَ عُمَرُ هذه الياءَ المُنْقَلِبَةَ عن الهمزةِ مُعاملةَ الياءِ الأصليةِ فحَذَفَها للجَزْمِ، وهذا مِمَّا يجوزُ للشاعرِ كما صَرَّحَ بذلك القزَّازُ(٢)؛ للضرورة الشِّعْرِيَّةِ لاستقامةِ الوزنِ؛ لأنَّ الشاعرَ لو لمْ يصنعْ ذلك لكانت التفعيلة بهذه الصورةِ: (لَمْ يُخْطِئْ سَهْ= *0/0/0/0/*) فيختلُّ الوزنُ، يتَّضِحُ ذلكَ منَ التقطيعِ العَروضيِّ للشطر الأوَّلِ:

لَمْ يُخْطِ سَهْ	مُكِإِذْرَمَيْ	تِمقَاْتِلِيْ
0//0/0/	0//0///	0//0///
مُتْفَاْعِلُنْ	مُتَفَاْعِلُنْ	مُتَفَاْعِلُنْ

(١) شرح الديوان: ص ٢٢١، والبيتُ من الكامل عَروضُه صحيحةٌ، وضربُه صحيحٌ.

(٢) يُنْظَر: ما يجوزُ للشاعرِ في الضرورة: ص ٣٤٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة:

مِنْ أَهَمِّ ما لاحظَه الباحثُ بعد الدراسةِ السابقةِ ما يلي:

- لَجَأَ عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيْعَةَ في شِعْرِهِ إلى جميعِ أنواعِ الضَّرُورَةِ من زيادةٍ، ونُقْصانٍ، وتغييرٍ.

- تَرْجِعُ الضَّرورةُ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ إلى دافعٍ مِنَ الدوافعِ التالية:

الأول- تصحيح الوزْنِ.

الثاني- تسوية القافيةِ.

الثالث- تصحيح الوَزْنِ، وتسوية القافيةِ مَعًا.

إلى غيرِ ذلك من استنتاجاتٍ، ومُلاحَظاتٍ منثورةٍ في البحثِ.

المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

١- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة – القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

ثانياً- المراجع:

٢- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزِّرِكْلِي (ت ١٣٦٩هـ/ ١٩٧٦م)، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠م.

٣- الاقتراح في أصول النَّحْوِ للسيوطيِّ (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ) ضبطه وعلَّقَ عليه: عبد الحكيم عطية، ط٢، دار البيروتي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤- أمالي ابن الشَّجَرِيّ (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحَسَنِي العلوي، ت ٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة د: محمود محمد الطناحي، ط١، مطبعة المدني، ومكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريين والكوفيين، للأنباري (الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت ٥٧٧هـ) تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله، ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب (عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط) (د.ت).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٧- البناء العروضي للقصيدة العربية: د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق بالقاهرة، وبيروت ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨- تاج العروس من جواهر القاموس لمُرتضى الزَّبيدي (محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ت ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكومة الكويت- الكويت ١٣٦٩هـ/ ١٩٦٩م.
٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالكٍ (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ) حقَّقه وقدَّمَ له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، (د.ط).
١٠- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحـ: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين، (د.ط)، (د. ت).
١١- خِزَانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
١٢- الخصائص لابن جنِّي (أبي الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد علي النجار، ط٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١١م.
١٣- شرح شافية ابن الحاجب لرضيِّ الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن النَّحويّ، ت نحو ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، حقَّقهما، وضبط غريبَهما وشرح مبهمَهما الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، (د. ط).

١٤- شواهد الشِّعر في كتاب سيبويه: خالد عبد الكريم جمعة، ط٢، الدار الشرقية- القاهرة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
١٥- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ت نحو ٦٦٩هـ) تحـ: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، القاهرة ١٩٨٠م.
١٦- الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٣هـ) شَرَحَهُ: محمد بهجة الأزي البغدادي، طُبِعَ على نفقة المكتبة العربية ببغداد، والمطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ، (د.ط).
١٧- ضرورة الشِّعْر لأبي سعيدٍ السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ط١، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٨- الضرورة في كتاب سيبويه: أ.د. فاروق محمد مهني، ط١، دار حراء- المنيا ١٩٨٧م.
١٩- طبقات فحول الشعراء لمحمد سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني (المؤسسة السعودية بمصر) القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
٢٠- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري لأبي العلاء المعري (٤٤٩ هـ) تحقيق: ناديا علي الدولة.
٢١- الكامل للمبرد (الإمام أبي العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ) حقَّقه، وعلَّق عليه، وصنع فهارسه د: محمد أحمد الدالي، ط ٣، مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٢- كِتَابُ سِيْبَوَيْهِ (أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، ت حوالي ١٨٠هـ)، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمية، الجزء الأول سنة ١٣١٦هـ، والجزء الثاني سنة ١٣١٧هـ.

٢٣- كِتَابُ سِيْبَوَيْهِ (أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، ت حوالي ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٤- كتاب القوافي للتنوخي (القاضي أبي يَعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسِّن) تحقيق د: محمد عوني عبد الرءوف، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٥- كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) تحقيق:الحساني‌حسن عبدالله، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٦- لسان العرب لابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ) دار صادر، بيروت، (د.ط) (د.ت).

٢٧- لغة الشِّعْرِ دراسةٌ في الضرورة الشعرية: د/ محمد عبد اللطيف حماسة، ط١، دار الشروق بالقاهرة، وبيروت ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٨- ما يجوزُ للشاعر في الضرورة للقزَّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، (د.ط)، (د.ت).

٢٩- المحتسَب في تَبيينِ وجوه شواذِّ القراءات والإيضاحِ عنها لابن جني (أبي الفتح عثمان ت٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرَيْنِ، لجنة إحياء كتب السنة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، (د.ط).

٣٠- معجم البلدان لياقوت الحمويّ (الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّوميّ البغداديّ، ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، (د.ط).
٣١- معجم الشعراء المخضرمين والأُمَوِيِّين: عزيزة فوال بابتي، ط١، دار صادر ببيروت، جروس بُرس بطرابلس- لبنان ١٩٩٨م.
٣٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ت ٧٦١هـ) تحقيق وشرح د: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٣- المقتضب للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ) تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٣٤- ميزان الذَّهبِ في صناعة شِعْرِ العَرَبِ: السيد أحمد الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م) ضبطه وعلَّقَ عليه: علاء الدين عطية، ط٣، مكتبة دار البيروتي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٣٥- النحو الوافي: عباس حسن، ط١٦، دار المعارف، القاهرة ٢٠٠٧م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١١٠١٣
٢-	Abstract	١١٠١٤
٣-	المُقَدّمة :	١١٠١٥
٤-	المَبْحَثُ الأَوَّلُ (ضَرَائِرُ الزِّيادَةِ في شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ)	١١٠٢٢
٥-	المَبْحَثُ الثاني (ضَرَائِرُ النُّقْصَانِ فِي شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ)	١١٠٣٠
٦-	المبحثُ الثَّالثُ (ضَرَائِرُ التَّغْيِيرِ فِي شِعْرِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ)	١١٠٥٣
٧-	الخاتمة:	١١٠٧٠
٨-	المصادر والمراجع:	١١٠٧١
٩-	فهرس الموضوعات	١١٠٧٦

تم بحمد الله